الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

المدة النيابية الثانية
الدورة العادية الثانية 2020-2021

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول مشروع ميزانية الدولة

ومشروع الميزان الاقتصادي

لسنة 2021

– نوفمبر 2020 –

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب،

السيد النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب الكرام،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

السادة الإطارات السامية المرافقة،

نورد في هذا التقرير أوّلا أهمّ ما جاء في وثيقة الحكومة حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2021 بخصوص تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2020 إلى موفى أوت 2020 والنتائج المنتظرة لكامل سنة 2020 وفرضيات ميزانية الدولة لسنة 2021، كما سنستعرض أهم ما جاء في وثيقة الحكومة حول مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2021. وفي الجانب الثاني من التقرير سنستعرض أعمال اللجنة المتعلقة بدراستها لمشروع ميزانية الدولة لسنة 2021 ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2021.

التقديـــم

I ـ ميزانية الدولة لسنة 2021 :

1) تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى سبتمبر والنتائج المنتظرة لسنة 2020:

جاء في وثيقة الحكومة حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2021 أنّه اعتبارا لجملة التغيرات الحاصلة سنة 2020 واستنادا إلى المؤشرات الإيجابية على مستوى النموّ العالمي، ينتظر أن يحقق الاقتصاد التونسي خلال سنة 2021 نسبة نمو بـ 4% بما يساهم في تحسين الدخل الفردي من 9575 د سنة 2020 إلى 10270 د سنة 2021. وتستند هذه التوقعات بالأساس على تطوّر قطاعات الصناعات المعملية بـ 5% والصناعات غير المعملية بـ10.7% والخدمات المسوقة بـ 5.3% إلى جانب تراجع أداء القطاع الفلاحي بـ 2.6%.

وشهدت أسعار النفط تدهورا في الأسواق العالمية لتبلغ مستوى 18.5 دولار للبرميل الواحد خلال شهر أفريل 2020 نتيجة لتراجع الطلب بنسبة تفوق 50% على هذه المادة وذلك بالعلاقة مع الشلل الذي أصاب معظم اقتصاديات العالم. وقد بلغ معدل الأسعار خلال التسعة أشهر من السنة الجارية حوالي 41 دولار للبرميل. ومن المنتظر أن يبلغ معدل سعر برميل النفط "البرنت" لكامل سنة2021 مستوى 45 دولار للبرميل مقابل 43 دولار للبرميل محين لسنة 2020.

وشهد سعر صرف الدينار تعافيا مقابل أهم العملات الأجنبية حيث بلغ معدل سعر صرف الدولار 2.760د في موفى أكتوبر 2020 مقابل 2.845د في نفس الفترة من سنة 2019 وبلغ معدل سعر صرف الأورو 3.250د في موفى أكتوبر 2020 مقابل 3.143د في نفس الفترة من 2019.

وعلى مستوى الموارد، أفضى تنفيذ ميزانية الدولة إلى تحقيق موارد ذاتية إلى موفى سبتمبر تقدّر بـ 21372 مليون دينار مقابل 23695 مليون دينار خلال نفس الفترة من سنة 2019 مسجلة بذلك تراجعا بـــ 9.8 % ونسبة إنجاز لا تتجاوز 59.6 % بالرجوع إلى تقديرات قانون المالية الأصلي لسنة 2020. وعلى هذا الأساس من المنتظر أن تبلغ جملة الموارد الذاتية لسنة 2020 ما قدره 30221 مليون دينار أي تراجعا بـ 6.1% أو 1964مليون دينار بالمقارنة مع نتائج 2019 وتراجعا بـ 5638 مليون دينار بالمقارنة مع قانون المالية الأصلي.

وبلغت موارد الخزينة لتمويل الميزانية إلى موفى سبتمبر 2020 حوالي 10881 مليون دينار مقابل 11368 مليون دينار مقدرة بقانون المالية الأصلي أي ما يعادل نسبة إنجاز في حدود 95.7 % ومن المنتظر أن تبلغ جملة موارد الخزينة لسنة 2020 ما قدره 19491 مليون دينار مقابل 11368 مليون دينار مقدرة بقانون المالية الأصلي أي بزيادة 8123 مليون دينار.

وتقدر موارد الاقتراض التي سيتم تعبئتها لتمويل الميزانية لسنة 2020 بـ19312 مليون دينار مقارنة بـ11248 مليون دينار مقدرة بقانون المالية الأصلي لسنة 2020 أي بزيادة 8064 مليون دينار.

وبلغ حجم تكاليف الميزانية 32253 مليون دينار إلى موفى سبتمبر 2020 مقابل 47227 مليون دينار مقدرة بقانون المالية الأصلي أي بنسبة إنجاز في حدود 68.3 %. ومن المنتظر أن يبلغ حجم تكاليف الميزانية 49712 مليون دينار لسنة 2020 مقابل 47227 مليون دينار أي بزيادة 5.3 % مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بـ 7439 مليون دينار أو 17.6 % مقارنة بسنة 2019. ويتوزع المبلغ المذكور (49712 مليون دينار) بين نفقات ميزانية الدولة في حدود 41713 مليون دينار

وتسديد أصل خدمة الدين في حدود 7454 مليون دينار وقروض وتسبقات الخزينة الصافية في حدود 545 مليون دينار.

أما على مستوى نفقات الميزانية، أفضى تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى سبتمبر 2020 تسجيل نفقات في حدود 25689 مليون دينار، وقد بلغت نسبة الانجاز حوالي 65.5 % مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي. ومن المنتظر أن تبلغ النفقات المحينة لكامل السنة 41713 مليون دينار.

وبالنسبة لنفقات الخزينة التي تتضمن تسديد أصل الدين العمومي وقروض وتسبقات الخزينة الصافية. تم إلى موفى سبتمبر 2020 تسديد مبلغ 5371 مليون دينار بعنوان أصل الدين العمومي مقابل 5576 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019 أي تراجعا بـ 205 مليون دينار. ومن المنتظر أن يبلغ تسديد أصل الدين العمومي 7454 مليون دينار إلى موفى سنة 2020 مقابل 7916 مليون دينار مقدرة بقانون المالية الأصلي أي تراجعا بـ 462 مليون دينار.

ومن المنتظر أن تبلغ قروض وتسبقات الخزينة الصافية 545 مليون دينار نهاية 2020 أي بزيادة قدرها 425 مليون دينار مقارنة بقانون المالية الأصلي سيتم تخصيصها لفائدة بعض المؤسسات العمومية قصد الإيفاء بتعهداتها تجاه مقرضيها.

وعلى مستوى الدين العمومي، من المنتظر أن تبلغ خدمة الدين العمومي 11588 مليون دينار سنة 2020 مقابل 11678 مليون دينار مقدرة في قانون المالية الأصلي و9600 مليون دينار مسجلة سنة 2019 موزعة بين الفائدة في حدود 4134 مليون دينار مقابل 3762 مليون دينار مقدرة أي بزيادة 372 مليون دينار والأصل في حدود 7454 مليون دينار مقابل 7916 مليون دينار مقدرة أي تراجعا بـ 462مليون دينار.

ومن المتوقع أن يرتفع حجم الدين العمومي في موفى سنة 2020 إلى 97706 مليون دينار أي 88% من الناتج مقابل 82554 مليون دينار أو 72.5% في موفى 2019 أي بزيادة 15152 مليون دينار منها 11492 مليون دينار نتيجة تمويل عجز الميزانية باعتبار الهبات والمصادرة.

واعتبارا لما سبق ذكره، يقدر عجز ميزانية الدولة المحين لسنة 2020 دون الهبات والمصادرة بـ 12649 مليون دينار أو 11.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز بقيمة 3782 مليون دينار أو 3.0% من الناتج المحلي الإجمالي مقدرة بقانون المالية الأصلي، أي تسجيل تدهور لعجز الميزانية بـ 8867 مليون دينار أو 8 % من الناتج. وباعتبار الهبات والمصادرة (1157 مليون دينار)

ينخفض هذا العجز إلى 11492 مليون دينار أو 10.3 % من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المنتظر تمويل هذا العجز باللجوء إلى تمويل داخلي صافي في حدود 8461 مليون دينار وتمويل خارجي صافي في حدود 3031 مليون دينار وذلك في إطار مشروع قانون مالية تعديلي لسنة 2020.

2) فرضيات إعداد ميزانية الدولة لسنة 2021:

جاء في وثيقة الحكومة أن تقديرات ميزانية الدولة لسنة 2021 ترتكز بالخصوص على الفرضيات الأساسية التالية:

- النتائج المحينة لكامل سنة 2020 على ضوء النتائج المسجلة خلال الثمانية أشهر الأولى من السنة،
- تطوّر مختلف المؤشّرات الاقتصادية واعتماد نسبة نمو بـ 4,0 % بالأسعار القارة مقابل -7,3 % محيّنة لكامل سنة 2020،
- اعتماد معدّل سعر برميل النفط الخام من نوع " البرنت " بـ 45 دولار للبرميل لكامل السنة واعتماد سعر صرف الدولار بـ 2,800 د باعتبار معدلات الصرف المحينة عند نهاية سنة 2020،
- تطوّر واردات السّلع بنسبة 9,9 % مقابل -19,8 % محينة لسنة 2020،

كما قدّمت الحكومة أهداف ميزانية الدولة لسنة 2021 والمتمثلة في:

- دعم الموارد الذاتية للدولة بالاستفادة من الأثر الايجابي لعودة النمو المنتظرة نتيجة لاتخاذ العديد من الاجراءات التي تهدف لتنشيط الاقتصاد،
- توفير الموارد الضرورية لتجسيم سياسة الحكومة في مجالات التحويلات الاجتماعية والبرامج الخصوصية لأهم القطاعات كالصحة والتربية والتعليم،
- العمل على ترشيد نفقات التصرف العادي للدولة،
- التحكّم في عجز ميزانية الدولة.

3) تقديرات ميزانية الدولة لسنة 2021 (قبضا وصرفا):

أ ـ موارد ميزانية الدولة:

تقدّر جملة موارد ميزانية الدولة لسنة 2021 بـ 52617 مليون دينار أي بزيادة بـ 918 مليون دينار أو 1,8 % بالمقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2020.

1) مداخيل الميزانية:

وتتوزّع بين:

ـ مداخيل جبائية تقدّر بـ 29725 مليون دينار أي بزيادة 3618 مليون دينار أو 12,17 % مقابل تراجع محتمل بـ 9,7 % لسنة 2020 بالمقارنة مع سنة 2019. حيث تقدّر الأداءات المباشرة بـ 12805 مليون دينار أو نسبة تطوّر بـ 10 % مقارنة بالنتائج المحتملة لسنة 2020 مقابل تراجع بـ -8 % محين لسنة 2020، وتقدّر الأداءات غير المباشرة بـ 16920 مليون دينار أي تطوّر بـ 2450 مليون دينار أو 16,9 % بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2020 ومقابل تراجع بـ 11 % محين لسنة 2020.

ـ مداخيل غير جبائية تقدّر بـ 2484 مليون دينار مقابل 2807 مليون دينار مُرتقب تعبئتها سنة 2020، موزعة أساسا كما يلي:

- تعبئة 361 مليون دينار بعنوان مداخيل تسويق مناب الدولة من النفط الخام،
- استخلاص 306 مليون دينار بعنوان الأتاوة الموظفة على الغاز الطبيعي الجزائري العابر للبلاد التونسية،
- تعبئة 800 مليون دينار بعنوان عائدات المساهمات الراجعة للدولة،
- تعبئة 50 مليون دينار بعنوان قسط من الأموال والممتلكات المصادرة،
- تعبئة 800 مليون دينار بعنوان هبات خارجية مقابل 1057 مليون دينار محيّنة لسنة 2020.

2) موارد الخزينة (حسب التبويب الجديد للميزانية): وتقدّر بـ 19608 مليون دينار على أساس تمويل عجز الميزانية باعتبار التخصيص وتسديد أصل الدين العمومي لسنة 2021، وتتأتى من الاقتراض الخارجي لحدّ 16608 مليون دينار والاقتراض الداخلي في حدود 2900 مليون دينار.

ومن المتوقع أن يبلغ حجم الدين العمومي 99942 مليون دينار في نهاية سنة 2020، وعلى هذا الأساس يقدّر حجم الدين العمومي في موفى 2021 بـ 112339 مليون دينار أي ما يمثّل 92,7 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 90,0 % منتظرة في موفى سنة 2020 و72,5 % مسجّلة في موفى سنة 2019.

ب ـ نفقات ميزانية الدولة:

تقدر بـ 41016 مليون دينار مقابل 43700 مليون دينار محينة لسنة 2020 أي بنقص 2684 مليون دينار أو بنسبة -6,1 %.

وتتوزع أساسا كما يلي:

ـ نفقات التأجير:

تبلغ 20118 مليون دينار وهو ما يمثّل نسبة 16,6 % من الناتج المحلي الإجمالي و49 % من نفقات ميزانية الدولة مقابل 48,5 % بقانون المالية لسنة 2020 و44 % محينة لسنة 2020.

ـ نفقات التسيير:

تقدّر بـ 1900 مليون دينار مقابل 1743 مليون دينار مرسمة بقانون المالية لسنة 2020 أي بزيادة 157 مليون دينار أي بنسبة 8,3 %. مع الإشارة وأن نفقات التسيير المحينة لسنة 2020 بلغت 2040 مليون دينار باعتبار ترسيم 150 مليون دينار بعنوان تكوين مخزون استراتيجي للأدوية في إطار مجابهة الجائحة و147 مليون دينار بعنوان خلاص من مستحقات المزودين العموميين.

ـ نفقات الدّعم:

تبلغ التقديرات الإجمالية لنفقات الدعم بعنوان سنة 2021 ما قدره 3401 مليون دينار وهو ما يمثل 8,3 % من جملة نفقات ميزانية الدولة و2,8 % من الناتج المحلي الإجمالي وتتوزع هذه النفقات أساسا على:

- ✓ المواد الأساسية: 2400 مليون دينار،
- ✓ المحروقات والكهرباء: 501 مليون دينار،
- ✓ النقل: 600 مليون دينار.

ـ نفقات الاستثماروالعمليات المالية:

تبلغ هذه النفقات 4335 مليون دينار مقابل 4007 مليون دينار مرسمة سنة 2020 و4042 مليون دينار محينة لسنة 2020، وتشمل نفقات الاستثمار المشاريع والبرامج التنموية التي تُنجزها الدولة.

وبالنسبة لنفقات العمليات فتشمل الاعتمادات التي تُرصد لفائدة المؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية بعنوان المساهمات أو القروض.

وتجدر الإشارة إلى أن النفقات ذات الصبغة التنموية تشمل نفقات التدخلات ونفقات الاستثمار ونفقات العمليات المالية وهي مقدّرة بحوالي 7148 مليون دينار أو بنسبة 5,9 % من الناتج المحلي الاجمالي.

وتتمثّل أهمّ مكونات النفقات ذات الصبغة التنموية الموزعة حسب المهمات والمدرجة بمشروع ميزانية سنة 2021 فيما يلي:

- **رئاسة الحكومة:** باعتمادات قدرها 8,1 مليون دينار دفعا موزعة أساسا على المصالح المركزية والمؤسسات العمومية الإدارية باعتمادات قدرها 3,1 مليون دينار والمؤسسات العمومية غير الادارية والهيئات الدستورية المستقلة والهيئات العمومية المستقلة باعتمادات قدرها 5,0 مليون دينار.

- **الداخلية:** باعتمادات قدرها 230 مليون دينار لتعزيز وتطوير قدرة الوزارة على الاضطلاع بمهامها الأمنية ومقاومة الجريمة والإرهاب في أحسن الظروف، وتتمثل أهم البرامج والمشاريع أساسا في مواصلة تدعيم التجهيزات الإدارية والبرامج الإعلامية بالوزارة ومزيد دعم المصالح الجهوية عن طريق تهيئة وبناء مقرّات الولايات والمعتمديات وتجهيزها وتدعيم الهيكل الأساسي للأمن الداخلي ومواصلة تدعيم تجهيزات الأمن الوطني ومواصلة تركيز نظام مراقبة بالكاميرا بين المدن ومواصلة تمويل برنامج إكساء قوات الأمن الداخلي واقتناء تجهيزات لفائدة مدارس التكوين والمدرسة الوطنية للحماية المدنية ودعم الديوان الوطني للحماية المدنية ومركز الاعلامية بالوزارة.

- **الدفاع الوطني:** سيتم في سنة 2021 تخصيص اعتمادات دفع بقيمة 589,5 مليون دينار لتعزيز وتطوير قدرات الوزارة على الاضطلاع بمهامها وخاصة حماية التراب الوطني وتعزيز الأمن القومي، وتتمثل أهم البرامج والمشاريع في تدعيم الهيكل الأساسي العسكري من خلال برنامج متكامل لتهيئة الثكنات والمستشفيات العسكرية ودعم التجهيزات العسكرية وتدعيم التجهيزات الإدارية والإعلامية للهياكل والمؤسسات العسكرية ودعم مسار البحث العلمي العسكري وإنتاج الخرائط الرقمية ومعاضدة مجهود الدولة في تنمية منطقتي رجيم معتوق والمحدث.

- **العدل:** باعتمادات قدرها 50 مليون دينار دفعا موزعة بين المصالح العدلية والسجنية وذلك لبلوغ العديد من الأهداف أهمها تحسين جودة الخدمات القضائية وتيسير الولوج إليها وحماية حقوق المتقاضين، إضافة إلى السعي المتواصل لإصلاح المنظومة السجنية، حيث تمّ رصد اعتمادات دفع في حدود 25,0 مليون دينار للمصالح العدلية تخصص لتمويل مشاريعها ذات الصبغة التنموية عبر إعطاء الأولوية القصوى لاستكمال المشاريع المتواصلة على غرار تهيئة وتوسعة المحاكم بمختلف درجاتها وبناء مجمعات للأرشيف وبعض الادارات الجهوية وتدعيم النظام المعلوماتي للمحاكم ورقمنة الأرشيف.

كما تمّ رصد اعتمادات دفع في حدود 25,0 مليون دينار للمصالح السجنية لاستكمال تمويل مشاريعها المتعهد بها سابقا والتي تهدف بالأساس إلى تحسين ظروف إقامة المساجين والأعوان وفق المعايير الدولية وتأهيل المساجين لإعادة إدماجهم في المجتمع وتركيز تجهيزات ومعدّات أمنية.

- **الشؤون الخارجية:** باعتمادات قدرها 8 مليون دينار ستخصّص أساسا في توفير تجهيزات مختلفة لفائدة الإدارة المركزية وصيانة وتهيئة مقرّات المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج وتوفير تجهيزات ومنظومات إعلامية لفائدتها.

- **الشؤون المحلية والبيئة:** بالنسبة للبيئة تبلغ اعتمادات الدفع للمشاريع المقترحة لسنة 2021 ما قدره 248,8 مليون دينار موزعة أساسا على تدعيم مشاريع البيئة وجودة الحياة والتطهير والتصرّف في النفايات والتنمية المستدامة وحماية الشريط الساحلي ومقاومة التلوث والعناية بالجمالية. وبالنسبة للشؤون المحلية تبلغ اعتماداتها المرسمة لدعم صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية 185 مليون دينار منها 10 مليون دينار للشروع في برنامج تأهيل المسالخ، وسيتم

تخصيص اعتمادات قدرها 175 مليون دينار أساسا لتمويل المشاريع المدرجة لفائدة الجماعات المحلية وذلك في إطار دفع الاستثمار المحلي وخلق مواطن شغل على مستوى الجهات.

– **الشؤون الدينية**: باعتماد قدره 2,5 مليون دينار للنفقات ذات الصبغة التنموية ستخصص أساسا للتهيئات الكبرى للمعالم الدينية واقتناء تجهيزات ومعدّات وبرامج إعلامية وتهيئات مختلفة بمقر الوزارة والإدارات الجهوية.كما تمّ رصد اعتمادات بمبلغ 15,2 مليون دينار بعنوان صيانة وتأثيث وتسيير الجوامع والمساجد موزعة على جل مناطق الجمهورية.

– **الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار**: بخصوص جزء المالية سيتم رصد اعتمادات دفع جملية قدرها 330 مليون دينار لفائدة نفقات التنمية موزعة وفق تقسيم برامجي يهم الديوانة والجباية والمحاسبة العمومية والاستخلاص ومصالح الميزانية والتصرّف في الدين العمومي والقيادة والمساندة. وبخصوص جزء التنمية والاستثمار سيتم في سنة 2021 رصد اعتمادات دفع لنفقات ذات صبغة تنموية بعنوان تدخلات القطاع تقدر بـ 803,0 مليون دينار مقابل 806,1 مليون دينار مرسمة سنة 2020، وسيقع تخصيص اعتمادات دفع للبرنامج الجهوي للتنمية بـ 603,2 مليون دينار تُرصد أساسا لتحسين ظروف العيش ومواصلة تمويل برامج الحظائر الجهوية ودعم التمويل الذاتي.

وبالنسبة لبرنامج الاستثمار والتعاون الدولي، فسيتم خلال سنة 2021 الانطلاق الفعلي للصندوق التونسي للاستثمار بعد تركيز المجلس الأعلى للاستثمار وهياكل الهيئة التونسية للاستثمار.

– **أملاك الدولة والشؤون العقارية**: باعتمادات دفع قدرها 12,65 مليون دينار توجه أساسا لتمويل جملة من المشاريع الجديدة والبرامج السنوية، إلى جانب المشاريع المتواصلة والمتمثلة خاصة في تقييم الأصول الثابتة وإحصاء أملاك الدولة وإنجاز تقاسم مقطعية قصد المحافظة على الرصيد العقاري للدولة وتصفية وضعيته القانونية والمادية وحسن توظيفه في تنشيط الدورة الاقتصادية ودفع الحركة التنموية وتحسين الوضع العقاري بجميع ولايات الجمهورية ومواصلة بناء بعض مقرات الإدارات الجهوية وتجهيز الإدارات المركزية والجهوية بوسائل العمل الضرورية.

- **الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري:** باعتمادات قدرها 1001 مليون دينار لتنفيذ عدّة برامج تتعلّق أساسا بتدعيم برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية وبرنامج الصيد البحري من خلال مواصلة إنجاز أشغال حماية العديد من موانئ الصيد البحري ومواصلة تشجيع الدولة للاستثمار في قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية.

كما سيتم تدعيم برنامج المياه من خلال مواصلة إنجاز أشغال تهيئة العديد من السدود ومواصلة مشروع الحماية من الفيضانات ومواصلة أشغال تعصير المناطق السقوية ومواصلة تحسين نسبة التزوّد بالماء الصالح للشرب ومواصلة مشاريع إنجاز محطات تحلية مياه البحر. كما سيتم تخصيص اعتمادات لبرنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية وبرنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي وبرنامج القيادة والمساندة.

- **الصناعة والطاقة والمناجم:** باعتمادات قدرها 235 مليون دينار لدعم قطاعي الصناعة والطاقة، وتتمثل أهم المشاريع والبرامج الممولة بالنسبة لقطاع الصناعة في مزيد معاضدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة لاستعادة نسق نشاطها والمحافظة على قدرتها التشغيلية ودعم حظوظها في التصدير ومواصلة العمل على تدعيم البنية التحتية الصناعية والتكنولوجية بالجهات الداخلية بهدف إيجاد الظروف الملائمة لدفع الاستثمار وإحداث المؤسسات.

وبالنسبة لقطاع الطاقة، ستخصص الاعتمادات المرصودة لتكثيف جهود الاستكشاف والبحث والتطوير لزيادة مستوى الإنتاج المحلي للنفط والغاز ومواصلة تنفيذ المنوال الطاقي الجديد الذي تمّ اعتماده منذ سنة 2017 والهادف إلى النهوض بالطاقات المتجددة والحد من العبء الذي تشكّله الطاقة على الاقتصاد الوطني وتداعياتها على التنمية.

- **التجارة وتنمية الصادرات:** باعتمادات قدرها 37,8 مليون دينار بعنوان نفقات التنمية ستخصص أساسا لمشروع تنمية الصادرات ومشروع المنطقة التجارية واللوجستية ببن قردان ودعم مشاركة تونس في مختلف المعارض والتظاهرات بالخارج التي يؤمّنها مركز النهوض بالصادرات.

- **تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي:** تندرج استراتيجية قطاع تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرّقمي ضمن توجهات المخطط الاستراتيجي (تونس الرقمية 2020) وسيتم رصد اعتمادات دفع تقدّر بـ 105 مليون دينار لإنجاز أهم البرامج والمشاريع المتمثلة في برنامج

البنية التحتية الرقمية والخدمات الشاملة وبرنامج الحوكمة الالكترونية وبرنامج تنمية الاقتصاد الرقمي وبرنامج تونس الذكية.

- **السياحة**: تمّ رصد اعتمادات في حدود 74,4 مليون دينار تتوزع أهمها بين الديوان الوطني التونسي للسياحة والديوان الوطني للصناعات التقليدية وصندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي وصندوق حماية المناطق السياحية، وتتعلق أهم المشاريع والبرامج المدرجة بالتمويل العمومي بالدعاية والنشر وإعانة الدولة للباعثين في القطاع السياحي ومشاريع النهوض بقطاع الصناعات التقليدية وتنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي وحماية المناطق السياحية.

- **التجهيز والإسكان والبنية التحتية**: بإدراج حوالي 1512 مليون دينار نفقات دفع ذات صبغة تنموية ستمكّن من استكمال الأشغال المتواصلة بالعديد من المشاريع والانطلاق في تنفيذ عدّة برامج ومشاريع جديدة. وتتمثل أهمّ المشاريع والبرامج المتواصلة في تهيئة الطرقات والجسور والمسالك الريفية وتهيئة وحماية المدن من الفيضانات، إلى جانب حماية السواحل من الانجراف البحري وقطاع السكن الاجتماعي وتهذيب الأحياء السكنية الكبرى.

وتتمثل أهم المشاريع والبرامج الجديدة في تهيئة وتطوير وتدعيم شبكة الطرقات المرقمة وتهيئة المسالك الريفية والصيانة الدورية لشبكة الطرقات والجسور وانطلاق برنامج جديد خاص بحماية المدن من الفيضانات بتكلفة إجمالية قدرها 100,0 مليون دينار، بالإضافة إلى انطلاق برنامج جديد خاص بحماية السواحل البحرية من الانجراف البحري بتكلفة جملية قدرها 3,5 مليون دينار واستكمال إنجاز برنامج التهيئة العمرانية الذي تبلغ تكلفته 3,6 مليون دينار ويهمّ أساسا مواصلة إرساء منظومة التصرف في المعلومات العقارية وإعداد صور جوية رقمية لعدد من المدن.

- **النقل**: تمّ تخصيص اعتمادات دفع في حدود 203 مليون دينار تهمّ خاصة مواصلة انجاز القسط الأول من الشبكة الحديدية والمشاريع المتواصلة والبرامج السنوية المتعلقة بالشركة الوطنية للسكك الحديدية وشركة النقل بتونس وشركة تونس للشبكة الحديدية السريعة والشركات الجهوية للنقل البري والديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية. وتهم أهم

البرامج السنوية والمشاريع الجديدة كل من الشركة الوطنية للسكك الحديدية من خلال تجديد الشبكة وتجهيزات السّلامة وتهيئة مراكز الصيانة وتأهيل الخطوط داخل المحطات.

– **الشؤون الثقافية**: تمّ تخصيص اعتمادات دفع في حدود 71,0 مليون دينار لمواصلة إنجاز المشاريع المُتعهد بها والشروع في تنفيذ مشاريع جديدة في إطار دعم القطاع ومزيد إشعاعه خاصة على الجهات الداخلية. وتتمثل أهم المشاريع والبرامج في إنقاذ الرصيد الوطني للفنون التشكيلية وترقيم المخزون السمعي البصري وبناء وتهيئة وتجهيز دور الثقافة، والمكتبات العمومية والمنشآت الثقافية، ومدارس الموسيقى والرقص، ومراكز الفنون الدرامية والركحية، وتمويل قطاع السينما والإنتاج وبرنامج مدن الفنون والحضارات والتظاهرات الخصوصية.

– **الشباب والرياضة والادماج المهني**: سيتم تخصيص اعتمادات دفع تقدّر بـ100,0 مليون دينار حيث سيقع رصد اعتمادات دفع بقيمة 73,0 مليون دينار لقطاع الرياضة والتربية البدنية لمواصلة برامج تعهّد وصيانة وتوسعة وتنوير وتعشيب المنشآت الرياضية ومواصلة تهيئة الفضاءات الرياضية والبيداغوجية بالمعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية ومواصلة إنجاز المسابح المغطّاة في بعض الولايات. كما سيتم رصد اعتمادات دفع قدرها 27,0 مليون دينار لمواصلة برامج بناء وتأهيل وتهيئة جملة من المنشآت الشبابية بمختلف الولايات والمعتمديات وإحداث دور الشباب بالولايات التي تفتقر لمثل هذه المؤسسات وبرنامج تجهيز المؤسسات الشبابية وإحداث دور شباب متنقلة بالمناطق النائية.

وبخصوص جزء **التكوين المهني والتشغيل** سيُعنى بتمويل المبادرات من أجل التشغيل على غرار خاصة دعم التمويل الذاتي للمشاريع في نطاق الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى وتكوين جيل جديد من الباعثين والمقاولين الجدد الذين سيتم التعاقد معهم في إطار إنجاز صفقات أشغال عامة وعناية بالبيئة. وسيقع دعم الصندوق الوطني للتشغيل باعتمادات تبلغ 510 مليون دينار لتُموّل عدّة تدخلات والتي تتمثل خاصة في دعم آليات معالجة سوق الشغل حيث سيتم أساسا إحداث برنامج الشراكة مع الجهات لتيسير اندماج مختلف أصناف طالبي الشغل في الحياة النشيطة عبر دعم المبادرات الجهوية والمحلية ذات القدرة التشغيلية العالية ومواصلة برامج "عقد الكرامة" وعقد الإعداد للحياة المهنية في صيغته الجديدة ومرافقة المؤسسات الصغرى ودعم الباعثين الشبان في نطاق الاقتصاد

الاجتماعي والتضامني وتمويل المشاريع الصغرى من طرف البنك التونسي للتضامن ودعم الاستثمار في الاقتصاد الرقمي.

وبالنسبة لقطاع التكوين المهني، فقد تمّت برمجة اعتمادات بـ 15 مليون دينار قصد مواصلة بناء وتحديث مراكز تكوين وتدريب مهني والشروع في إحداث فضاءات جديدة للتكوين والتدريب، كما سيتم تمويل التكوين المستمر من أجل تحسين كفاءة العاملين بالمؤسسات.

– **شؤون المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن**: حيث تمّ تخصيص اعتمادات دفع للقطاع بقيمة 28,6 مليون دينار ورصد اعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية لبرنامج المرأة في حدود 10,6 مليون دينار للشروع في إنجاز بعض المشاريع الجديدة ومواصلة إنجاز المشاريع المتعلقة أساسا بالخطة الوطنية للتمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة بالريف والبرامج الخاصة بدفع المبادرة الاقتصادية النسائية، وتجهيز أقطاب الإشعاع، ودراسات ودورات تكوين بمركز البحوث والتوثيق والدراسات حول المرأة.

وقد تمّ تخصيص اعتمادات دفع لبرنامج المسنين في حدود 2,5 مليون دينار لمواصلة تهيئة وتجهيز مراكز رعاية المسنين. وبالنسبة لبرنامج الطفولة، فقد تمّ رصد اعتمادات دفع في حدود 13,0 مليون دينار لمواصلة إنجاز المشاريع المتواصلة وإنجاز المشاريع الجديدة المتعلقة أساسا بالنهوض بالطفولة المبكّرة وتهيئة وتجهيز المراكز المندمجة للشباب والطفولة وتهيئة وبناء مندوبيات جهوية وتهيئة مركبات الشباب والطفولة ونوادي الأطفال وتهيئة وتجهيز المراكز الجهوية للإعلامية الموجهة للطفل.

– **الصحّة**: تمّ ضمن مشروع ميزانية وزارة الصحّة لسنة 2021 تخصيص اعتمادات دفع بقيمة 415.0 مليون دينار لفائدة المشاريع والبرامج المدرجة بقسم الاستثمار موزّعة بين 249.4 مليون دينار مشاريع بصدد الإنجاز و165,6 مليون دينار مشاريع جديدة. وتتمثل أهم المشاريع الجديدة في تجهيز الفضاءات والاقسام الطبية المعتمدة في التكفل بالأشخاص المشتبه بإصابتهم أو المصابين، واقتناء الادوية والكواشف والامصال والمستلزمات الطبية الموجهة للتوقي ومجابهة الجوائح الصحية.

ومن جهة أخرى، تتمثل المشاريع والبرامج المتواصلة أساسا في إيلاء الأولوية للطب الوقائي وتقريب الخدمات الصحية وتدعيم المؤسسات الصحية بالتجهيزات الطبية المتطورة ومواصلة

دعم البرامج السنوية المتعلقة بتهيئة وتهذيب الهياكل الصحية وصيانة التجهيزات الطبية الثقيلة، إضافة إلى بناء وتجهيز وتهيئة المستشفيات الجهوية والمحلية والجامعية ومراكز الصحة الأساسية وتطوير المنظومة المعلوماتية للصحة.

– **الشؤون الاجتماعية**: باعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية قدرها 66,4 مليون دينار ستوظف أساسا لمواصلة مشاريع بناء وحدات محلية للنهوض الاجتماعي وبناء مقر المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية، وإنجاز مشاريع وبرامج جديدة تتعلق خاصة باعتمادات للدراسات وتهيئة وتجهيز وحدات محلية للنهوض الاجتماعي واقتناء وسائل النقل وتكفّل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي.

– **التربية والتعليم**: تمّ رصد اعتمادات دفع قدرها 324,6 مليون دينار لتأهيل المؤسسات التربوية وتحسين مكتسبات التلاميذ، وتوظيف أمثل لتكنولوجيات المعلومات والاتصال في المناهج التربوية من خلال إعطاء الأولوية للمشاريع والبرامج المتواصل إنجازها وذلك لاستكمال أشغال التهيئة والتوسعة للمؤسسات التربوية وبرمجة الدراسات للانطلاق في بناء مدارس اعدادية بعديد الولايات.

– **التعليم العالي والبحث العلمي**: تمّ رصد اعتمادات قدرها 175 مليون دينار موزعة على مشاريع وبرامج متواصلة تهمّ خاصة إنجاز البرامج المتعلقة ببناء أقساط جديدة لمؤسسات التعليم العالي والقيام بأشغال توسيع وتهيئة وترميم بعض مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الخدمات الجامعية وتجهيزها وتجديد وإحداث المخابر وتأهيل وحدات البحث، وإلى مشاريع وبرامج جديدة تهمّ برنامج التعليم العالي وبرنامج البحث العلمي وبرنامج الخدمات الجامعية.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تخصيص مبلغ قدره 668 مليون دينار دفعا و1505 مليون دينار تعهدا لمجابهة بعض النفقات المتأكدة التي يمكن أن تطرأ خلال سنة 2021 وسيتم توجيهها بالأساس لخلاص متخلدات الدولة تجاه المزودين العموميين ونفقات الانتخابات الجهوية والبلدية عند الاقتضاء.

ج- خدمة الدّين العمومي:

تقدر خدمة الدين العمومي لسنة 2021 بـ 15776 مليون دينار مقابل 11825 مليون دينار مقدّرة لسنة 2020 أي بزيادة 3951 مليون دينار أو ما يعادل تطوّر بـ 33,4 %.

وضبطت هذه التقديرات على أساس المعطيات التالية:

- ✓ تسديد قسط من الاكتتاب القطري بمبلغ 250 مليون دينارولار (افريل 2021).
- ✓ تسديد قرض السوق المالية بضمان الحكومة الامريكية 500 مليون دولار (جويلية 2021).
- ✓ تسديد قرض السوق المالية بضمان الحكومة الامريكية 500 مليون دولار (اوت 2021).
- ✓ تسديد أقساط من القرض البنكي بالعملة بمبلغ 203 مليون أورو و52 مليون دولار.
- ✓ تسديد رقاع الخزينة القابلة للتنظير جانفي 2021 بمبلغ 700,5 مليون دينار.
- ✓ تسديد رقاع الخزينة القابلة للتنظير جوان 2021 بمبلغ 425,5 مليون دينار.
- ✓ تسديد رقاع الخزينة القابلة للتنظير نوفمبر 2021 بمبلغ 376,7 مليون دينار.
- ✓ تسديد قسط من الاكتتاب الوطني بمبلغ 166,6 مليون دينار.
- ✓ تسديد رقاع الخزينة قصيرة المدى 52 أسبوع بمبلغ 2435,4 مليون دينار.

II. مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2021

تضمنت وثيقة مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2021 ما يفيد أنّ سنة 2020 قد شهدت تراجعا غير مسبوق للنشاط الاقتصادي بسبب تفشي جائحة كوفيد 19 وتداعيات الإجراءات الصارمة للحجر الصحي الشامل على الصعيدين الدولي والوطني مما تسبب في انخفاض حادّ للنمو وللمبادلات التجارية وتزايد الضغوطات على المالية العمومية.

واستوجبت هذه الوضعية الاستثنائية اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات ذات الطابع المالي والجبائي لمساندة المؤسسات المتضررة والأسر فضلا عن تخصيص اعتمادات إضافية لدعم القطاع الصحي.

كما ستكتسي سنة 2021 طابعا خاصا جراء تواصل مخلّفات الأزمة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي وارتفاع منسوب عدم اليقين بخصوص الآفاق الاقتصادية العالمية رغم توقع استرجاع تدريجي للنشاط الاقتصادي العالمي.

– النتائج المنتظرة لسنة 2020

بالرجوع إلى الإشكاليات الهيكلية للاقتصاد التونسي وإلى الآثار السلبية لجائحة كورونا فضلا عن تراجع إنتاج الفسفاط والبترول نتيجة للتحركات الاجتماعية، يتوقع أن تكون نسبة النمو سلبية -7.3% سنة 2020 مقابل 1% سنة 2019.

وتتأكد حدّة الأزمة أساسا من خلال المؤشرات الظرفية المسجّلة وخاصة:

ـ انخفاض مؤشر الانتاج الصناعي بنسبة 7.4% خلال السبعة أشهر الأولى من سنة 2020 وخاصة قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية وقطاع النسيج والملابس والجلد وقطاع صناعة مواد البناء والخزف والبلور وقطاع الصناعات المختلفة.

ـ انخفاض إنتاج النفط بنسبة 3.1% إلى موفى أوت 2020 مع تواصل تعطّل الإنتاج بمحطات الجنوب.

ـ تذبذب إنتاج الفسفاط.

ـ انخفاض العائدات السياحية بنسبة 59.8% لتبلغ 1755 مليون دينار مقابل 4362 مليون دينار خلال نفس الفترة من سنة 2019.

هذا، وقد تراجع المجهود الاستثماري الخاص الذي يعتبر المحرك الأساسي للنمو رغم الارتفاع الملحوظ لنوايا الاستثمار بـ3% (موفى أوت 2020) حيث بلغ حجم الاستثمارات المصرح بها 1909 مليون دينار مقابل 1853.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من سنة 2019 وهو ما يعكس مدى عدم وضوح الرؤية وعدم اليقين لدى المستثمرين وقد تجلى ذلك من خلال نتائج المسح المنجز من قبل المعهد الوطني للإحصاء والبنك الدولي بالإعتماد على عينة من المؤسسات الناشطة حيث أن:

- 54.3% من الشركات أعلنت إمكانية الإغلاق نهائيا.
- 75.6% من الشركات المصدرة أعلنت تعرضها لنقص في الطلب الموجه.
- 74.2% من المؤسسات السياحية أكدت خطر الإغلاق نهائيا.
- 50.6% من الشركات أعلنت صعوبة التزود بالمواد الأولية.

وتراجعت الاستثمارات الأجنبية بـ14.2%، كما تراجعت الاستثمارات في قطاع الخدمات بـ 50.8% وفي قطاع الصناعة بـ13.3% وفي قطاع الطاقة بـ9%. وفي المقابل تحسن مردود القطاع الفلاحي حيث تطوّرت الاستثمارات بـ 18% خلال الفترة الأولى من السنة الجارية.

وبالنسبة لنفقات الاستثمار العمومي فقد تراجعت بـ 14% (إلى موفى جويلية 2020) حيث بلغت 2812.7 مليون دينار مقابل 3269.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من 2019.

واتسمت الفترة المنقضية بانخفاض الاستهلاك الخاص كنتيجة للارتفاع الهام لنسبة البطالة وتغيّر السلوك الاستهلاكي نحو مزيد من الحذر. وتطوّر مؤشر الأسعار عند الاستهلاك بشكل متباين خلال الفترة الأولى من سنة 2020 حيث تم تسجيل:

- تراجع ملحوظ لنسق تطور أسعار المواد الغذائية (26% من السلة) ليبلغ 4.6% بحساب المعدل مقابل 7.1% خلال سنة 2019.
- تراجع التضخم المستورد بعلاقة مع تحسن سعر الصرف وانخفاض الأسعار العالمية.
- انخفاض أسعار توزيع المحروقات كنتيجة لتفعيل التعديل الآلي في 3 مناسبات متتالية.
- اضطرابات على مستوى العرض والطلب بعلاقة مع تداعيات الأزمة الصحية.

ورغم التحسّن في مؤشر الأسعار إلاّ أن تواصل ارتفاع التضخم الضمني (أي التضخم دون اعتبار الطاقة والتغذية) خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2020 ليبلغ 7.0% بحساب المعدل يعكس تواصل الضغوط النسبية على التضخّم.

وسجلت سنة 2020 تقلصا استثنائيا للعجز التجاري بـ 31.7% نتيجة انخفاض الواردات بنسق أكثر تسارعا من الصّادرات. حيث تراجعت صادرات السّلع بنسبة 16.6% إلى موفّى سبتمبر 2020 بعلاقة مع انخفاض الكميات المصدرة خاصة لقطاعي النسيج والملابس والصناعات الميكانيكية والكهربائية والتي تمثل أكثر من 68% من مجموع الصادرات بسبب توقّف نشاط المؤسسات المصدّرة خلال فترة الحجر الصحي ثمّ الاستئناف البطيء والتدريجي للنشاط مواكبة لتطوّر الطلب الخارجي الموجّه لتونس.

وتجدر الإشارة إلى المجهود المتميز لصادرات الصناعات الغذائية خاصة منها زيت الزيتون والذي ساهم في تدارك نسبي للنقص المسجّل في صادرات القطاعات الصناعية (-18.1% لقطاع

النسيج والملابس و-20.1% لقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية) والقطاعات الاستخراجية (-28.4% لقطاع الطاقة و-18.1% لقطاع الفسفاط ومشتقاته).

ويعكس انخفاض واردات السلع بنسبة 21.3% تراجع واردات المواد الأولية ونصف المصنعة بـ19.9% ومواد التجهيز بـ25.8% والتي تمثّل أكثر من 50% من مجموع واردات السلع. كما يفسّر الانخفاض بتراجع الأسعار على المستوى العالمي بـ3.5% خاصّة بالنسبة لمواد الطاقة (-21.7%) فضلا عن استقرار تطور سعر الصرف.

وفيما يتعلّق بتطوّر الأسعار، فتجدر الإشارة إلى بقاء نسب التّضخّم في مستويات ضعيفة دون الأسقف المحدّدة حيث بلغ مؤشر الأسعار عند الاستهلاك 0.9% في الولايات المتحدة الأمريكية خلال شهر أوت وذلك بعد استقرارا في حدود 1.0% خلال شهري جوان وجويلية وبلغت نسبة التضخم 0.7% في منطقة الأورو خلال شهر اوت بعد استقرار عند 0.8% خلال شهري جوان وجويلية.

وشهدت أسعار المحروقات تراجعا حادّا خلال فترة الحجر الصّحّي حيث بلغ معدّل سعر البرنت حوالي 18.4 دولارا للبرميل خلال شهر أفريل، وذلك بالعلاقة مع شلل النّشاط الاقتصادي، إلاّ أنّه تمّ تسجيل انتعاشة تدريجية مع منتصف شهر ماي نتيجة الفتح التدريجي وعودة بعض قطاعات الإنتاج حيث بلغ معدّل سعر البرنت 29.4 دولارا للبرميل خلال شهر ماي ليرتفع إلى حدود 40.9 دولارا للبرميل خلال شهر سبتمبر.

كما سجلت سنة 2020 عجز استثنائيا ولأوّل مرّة لميزان الخدمات، حيث كان لإغلاق الفضاء الجوي والبحري إلى حدود 27 جوان 2020 التأثير المباشر على تراجع المداخيل بالعملة الصعبة حيث انخفضت العائدات السياحية بنسبة 59.8% إلى موفّى سبتمبر 2020. كما تم تسجيل تراجع ملحوظ للعائدات بعنوان الأتاوة بنسبة 17% إلى موفّى أوت من سنة 2020.

وشهدت سنة 2020 مراجعة للترقيم السيادي لتونس نحو الانخفاض من قبل كل من وكالة Moody's وFitch وR&، ويعتبر الترقيم السيادي مؤشّرا على صحّة الاقتصاد وقدرته التنافسية وأيضا محدّدا للنفاذ إلى الأسواق المالية العالمية والحصول على التمويلات الخارجية. لذلك فإنّ تراجع التّرقيم السيادي لتونس من شأنه أن يؤثّر على كلفة الاقتراض من السوق المالية العالمية

واستقطاب الاستثمار الأجنبي وهو ما يتطلب استحثاث نسق تنفيذ الإصلاحات الدافعة بهدف تحسين الأداء الاقتصادي والتحكّم في التوازنات الكبرى.

أما على مستوى التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي، ورغم الصعوبات التي عرفتها قطاعات التربية والتعليم والتكوين والصحة خلال المرحلة الأولى من انتشار جائحة كورونا فقد تطوّر مؤشر رأس المال البشري من 0.51% سنة 2018 إلى 0.52% سنة 2020 حسب تقرير البنك الدولي واحتلت تونس المرتبة 102 عالميّا من جملة 174 دولة.

وبالنسبة للتدخلات الاجتماعية، تعتبر سنة 2020 سنة استثنائية بالنظر الى حجم التدخلات الاجتماعية حيث تم صرف مساعدات اجتماعية لفائدة 1.1 مليون عائلة معوزة أو محدودة الدخل بحوالي 287 مليون دينار وتمكين 483 ألف أجير وعامل لحسابه الخاص من مساعدات مالية بعنوان شهر أفريل 2020 باعتمادات قدرت بـ97 مليون دينار وتمكين العائلات الفقيرة من 174 ألف طرد غذائي وصرف مساعدات اجتماعية بمبلغ قدره 14 مليون دينار لفائدة أصحاب الجرايات التي لا يتجاوز 180 دينارا شهريا (140 ألف منتفعا) وتمكين بعض الفئات الهشة من التونسيين بالخارج من مساعدات عينية ونقدية إلى جانب مساعدة الأجانب المتواجدين بتونس المتضررين من تداعيات فيروس كورونا من مساعدات غذائية ومساعدات مالية.

أما في المجال الصحي، فقد تركزت الجهود خاصة على مقاومة جائحة الكورونا وتم تسخير كل الموارد لمجابهة هذا الوباء وتبعاته من خلال وضع استراتيجية وطنية شاملة للتوقي والترصد والوقاية من انتشاره ترتكز على تحديد الهياكل المشرفة على تطبيق الاستراتيجية على مستوى المنظومة الصحية وضبط مهامها ومجال تدخلها وتنسيق عملها مع هياكل الوزارات.

أمّا على مستوى التشغيل واعتبارا للتراجع الحاد للنمو خلال سنة 2020، فقد تم تسجيل خسارة تقدر بحوالي 160 ألف موطن شغل وارتفاعا ملحوظا في نسبة البطالة لتبلغ 18% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2020 إلى جانب ارتفاع نسبة بطالة أصحاب الشهائد العليا إلى حدود 31.2%.

وفي مجال النقل والبنية الأساسية، تعتبر سنة 2020 استثنائية حيث أدّت الإجراءات الوقائية المعتمدة إلى تراجع حاد في حركة الطيران المدني وانخفاض المداخيل بنسبة 97.8%خلال شهر جوان 2020 مما انعكس سلبا على السيولة وعلى قدرة الشركات على

مواصلة التكفل بمختلف المصاريف وعلى رأسها الأجور كما تأثرت مختلف أنماط النقل البري والنقل البحري بتداعيات كورونا بعلاقة مع حركة البضائع والأشخاص.

وعلى مستوى قطاعات الإنتاج فقد شهد القطاع الفلاحي تطورا إيجابيا لمختلف المنتوجات الاستراتيجية خلال سنة 2020 مما انعكس إيجابيا على نسبة نمو القطاع التي من المنتظر أن تبلغ 5.5%.

وعرف القطاع السياحي صعوبات أصبحت تهدّد استدامته حيث انخفضت العائدات السياحية بـ 59.8% في موفّى سبتمبر 2020، كما مرّ قطاع الصناعات المعملية خاصّة الموجهة للتصدير بعدة صعوبات حيث تراجعت صادرات النسيج والملابس بـ 20.1% وصادرات الصناعات الميكانيكية والإلكترونية بـ 25.2% وصادرات الصناعات الأخرى بـ 25% وصادرات المناجم والفسفاط ومشتقاته بـ 11.6% وذلك إلى موفى أوت 2020.

وعلى مستوى دعم التنمية الجهوية والمحلية تم سنة 2020 رصد اعتمادات تعهد ودفع بـ352 مليون دينار بعنوان تحسين ظروف العيش وإحداث وتدعيم مواطن الشغل والتكوين المهني. وقد مكنت اعتمادات الدفع المرصودة في إطار ميزانية البرنامج لسنة 2020 من تغطية جزء من التعهدات السابقة لسنوات 2015-2019 والتي بلغت إلى غاية شهر ديسمبر 2019 حوالي 488 مليون دينار بالإضافة إلى تغطية جزء من اعتمادات الدفع المطلوبة بعنوان البرنامج لسنة 2020. كما تواصل تنفيذ القسطين الأول والثاني من برنامج التنمية المندمجة (90 مشروعا موزعة على 90 معتمدية) لفائدة حوالي 2,9 مليون ساكن ويتوقع أن تبلغ جملة التعهدات في موفى سنة 2020 حوالي 497,4 مليون دينار.

كما تم إلى غاية شهر أوت 2020، في إطار القسط الثالث من برنامج التنمية المندمجة (100 معتمدية بكلفة تقدر بـ 1000 مليون دينار)، إنجاز 520 مشروعا فرديا بقيمة 15,4 مليون دينار مكنت من توفير 790 موطن شغل منها 181 موطن شغل لفائدة حاملي الشهائد العليا. كما تواصل إنجاز برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية (تهذيب 156 حيا يقطنها حوالي 865 ألف ساكن) إلى جانب الانطلاق في إنجاز الجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية (146 حيا بكلفة تقدر بـ 665 مليون دينار) ومواصلة إنجاز برنامج السكن الاجتماعي.

وفي مجال التنمية المستدامة شهدت سنة 2020 مواصلة إنجاز مشاريع محطات التطهير وتوسيع الشبكة الوطنية لتصريف المياه المستعملة إلى جانب إعلان طلب العروض الخاص بالتصرف في منشئات التطهير في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص كما تكثفت الجهود لتدعيم الموارد المائية ومجابهة طلب الذروة على المياه الصالحة للشرب.

وبالتوازي عرفت منظومة تمويل الاقتصاد خلال سنة 2020 ضغوطات متزايدة أملتها ضرورة الاستجابة إلى الحاجيات غير المسبوقة لمختلف الأعوان الاقتصاديين وفيما مقدمتها الدولة في ظل تداعيات الأزمة الصحية والتراجع الملحوظ لحجم الادخار الوطني الذي من المتوقع أن يتراجع الى 4.6% من الدخل الوطني المتاح في موفي سنة 2020 مقابل تقديرات اولية ب 9.3% وهو أدنى مستوى عرفته البلاد طيلة عقود من الزمن.

وفي هذا الإطار سارعت السلط العمومية إلى اتخاذ القرارات الاستباقية الملاءمة حسب الهوامش المتوفرة للتقليص من تداعيات الأزمة وذلك سواء من خلال الدعم المباشر لميزانية الدولة أو عبر معاضدة القطاع المالي لمختلف الأعوان الاقتصاديين. وقد تركزت أهم التدخلات على توفير التمويلات للأفراد والمؤسسات المتضررة من إجراءات الحجر الصحي بما يساعد على ضمان حد أدنى من الدخل وتجنب تدهور القدرة الشرائية للأسر وكذلك ضمان استمرارية نشاط المؤسسات الاقتصادية والمهنيين قصد المحافظة قدر الامكان على مواطن الشغل.

– منوال التنمية لسنة 2021

تستند تقديرات منوال النمو لسنة 2021 على الاسترجاع التدريجي للنشاط الاقتصادي من خلال التحسّن النسبي لأداء محرّكات النمو وهو ما يفترض استعادة النسق الكامل لإنتاج الفسفاط ودخول حقلي نوّارة وحلق المنزل طور الإنتاج الفعلي إضافة إلى التعافي التدريجي للقطاعات الاقتصادية التي تضرّرت مباشرة من تداعيات أزمة كورونا وخاصة الصناعات الميكانيكية والكهربائية والنسيج والسياحة.

كما يفترض منوال النموّ تأقلم المؤسسات والأفراد مع موجات أخرى من متطلبات الوضع الصحي وما يترتّب عنه من تدعّم للاستهلاك الخاص والعودة التدريجية للنشاط في القطاعات الموجهة للسوق الداخلية. ويتطلب تحقيق هذا الهدف أيضا تحفيز الاستثمار الخاص وخلق

ديناميكية جديدة لبعث المشاريع والانطلاق الفعلي في تنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

فعلى الصعيد العالمي، ينتظر أن تشهد سنة 2021 انتعاشة طفيفة للنموّ الاقتصادي العالمي بعد الانكماش الحادّ المسجل خلال سنة 2020 حيث يتوقع أن يرتفع معدّل النموّ العالمي بنسبة 5.2% سنة 2021 مقابل انخفاض بنسبة 4.4% سنة 2020 حسب تقديرات صندوق النقد الدولي لشهر أكتوبر 2020.

وتبقى هذه الانتعاشة على أهميّتها رهينة تحقيق الفرضيّات التالية:

- مدى نجاح السياسات المالية وبرامج الدفع الاقتصادي التي تم اتخاذها من قبل جل البلدان لتطويق تداعيات الأزمة العالمية.
- طول فترة الجائحة وتوفّر الامكانيّات الماديّة والماليّة بالقدر الكافي.
- تداعيات التباعد الاجتماعي الطوعي على الانفاق.
- قدرة المؤسسات المتضررة من جائحة كوفيد 19 على الخروج من الأزمة.
- مراجعة سلاسل التزويد العالمية وانعكاساتها على الإنتاجية للتوقي من اضطرابات التزويد.

وعلى المستوى الوطني، يستند منوال النموّ لسنة 2021 إلى حتميّة الخروج التدريجي من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وإلى تحسّن نسبي للمؤشرات الاقتصادية الكبرى بعلاقة مع مفعول مختلف الإجراءات والتدابير الرامية لتنشيط الدورة الاقتصادية فضلا عن التقدم في تنفيذ الإصلاحات الدافعة. وذلك أساسا عبر تطور الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4% مقابل انخفاض حادّ بنسبة 7.3% سنة 2020. ومن المنتظر أن تبلغ نسبة نموّ الناتج المحلي الإجمالي بدون اعتبار الفلاحة والصيد البحري 4.8% سنة 2021 مقابل انخفاض بـ8.7% سنة 2020. وسيمكن التحسن النسبي المرتقب للناتج المحلي الإجمالي من الترفيع في الدخل الفردي بالأسعار الجارية بنسبة 7.3% ليبلغ 10270 دينار سنة 2021 مقابل 9575 دينار سنة 2020.

وتستند هذه التوقعات بالأساس على تطوّر قطاعات الصناعات المعملية بـ5% والصناعات غير المعملية بـ10.7% والخدمات المسوقة بـ5.3% إلى جانب تراجع أداء القطاع الفلاحي بـ2.6%. حيث تشير المعطيات إلى ارتفاع عدد المشاريع المعلنة والتي يفوق حجم استثماراتها 15 مليون

دينار إلى 41 مشروعا إلى موفى سبتمبر 2020 بكلفة جملية تقدّر بـ1.78 مليار دينار تتوزع بين 22 مشروع في قطاع الصناعة بكلفة 766 مليون دينار و9 مشاريع في قطاع الطاقة بكلفة 506 مليون دينار و7 مشاريع في قطاع الخدمات بكلفة 235 مليون دينار و3 مشاريع في قطاع السياحة بكلفة 277 مليون دينار.

ويعتبر الرفع من المجهود الاستثماري واستحثاث المبادرة الخاصة من أبرز الأولويات التي سيرتكز عليها العمل التنموي لسنة 2021 على اعتبار توفر المنطلقات لتحقيق انتعاشة للمجهود الاستثماري وخاصة منها استكمال العديد من الإصلاحات في مجال تطوير مناخ الأعمال ودفع المبادرة الخاصة وكذلك توفر فرص استثمار جديدة خاصة في مجال الصناعات الصيدلية والخدمات التي ترتكز على الرقمنة والتكنولوجيا.

وعلى هذا الأساس ينتظر أن يتطوّر الاستثمار الجملي بنسبة 17.5% بالأسعار الجارية سنة 2021ليتجاوز حجم الاستثمار 17000 مليون دينار أي ما يعادل 14% من الناتج المحلي الإجمالي. كما تستند التقديرات إلى تعبئة ما يناهز عن 2300 مليون دينار بعنوان الاستثمارات الخارجية المباشرة مقابل 1800 مليون دينار متوقعة لسنة 2020.

ففي مجال دفع الاستثمار الخاص وتحسين مناخ الأعمال، تكتسي سنة 2021 أهمية بالغة لاستعادة ثقة المستثمرين في مناخ الأعمال وتعزيز مكانة المؤسسة الاقتصادية في تنشيط الدورة الاقتصادية.

وفي مجال التنمية البشرية والاجتماعية ستكثف الجهود خلال سنة 2021 للرفع من مؤشر التنمية البشرية ومن مؤشر رأس المال البشري وذلك من خلال مواصلة تحسين جودة المحتوى التعليمي والتكوين ومعالجة الإشكاليات الهيكلية للقطاع الصحي والسعي إلى إدماج الفئات الهشة ومقاومة الفقر والتهميش.

وفي هذا الإطار تم تخصيص 48.1% من ميزانية الدولة لسنة 2021 إلى القطاعات ذات العلاقة بالتنمية البشرية والاجتماعية.

وللرفع من مردودية قطاع التربية وتعزيز الجهود للتصدي لظاهرة الانقطاع المدرسي، سيتواصل خلال سنة 2021 العمل أساسا على تحسين المردود الداخلي الكمي والنوعي من خلال مواصلة التعميم التدريجي للسنة التحضيرية وتطوير المناهج البيداغوجية والوسائل

التعليمية ودعم تكوين المدرسين وإطار الإشراف البيداغوجي ودعم وظيفة البحث والتجديد وتطوير منظومة التعليم عن بعد وتوظيف تكنولوجيات المعلومات والاتصال في عملية التعلم والتعليم وتعميم الربط بالتدفق العالي.

وفي مجال الصحة، ستشهد سنة 2021 مواصلة دعم الصحة الأساسية والطب الوقائي ودفع الاستثمار في مجال الصناعة الدوائية ومضاعفة قدرة الصيدلية المركزية على الترفيع في احتياطي الدواء وتزويد قطاع الصحة بانتظام والانطلاق في تركيز مشروع الصحة الرقمية «e.santé» والشروع في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات حول مكافحة الأمراض غير السارية والاستراتيجية الوطنية لصحة الأم والوليد والشروع في إنجاز المرحلة الثالثة للحوار المجتمعي حول "السياسة الصحية المستقبلية في أفق 2030" مع دعم البحث العلمي والتجديد في المجال الصحي.

وبالتوازي، ستشهد سنة 2021 الانطلاق في إنجاز المستشفيات المموّلة في إطار التعاون الدولي (المستشفى الجامعي بالقيروان، المستشفيات الجهوية بسبيبة والجمّ والمستشفيات متعددة الاختصاصات بقفصة وسيدي بوزيد...) وذلك في إطار تجسيم الحق الدستوري في الصحة.

أما على مستوى التعليم العالي والبحث العلمي سترتكز الجهود أساسا خلال سنة 2021 على تطوير حوكمة منظومة التعليم من خلال إحداث الوكالة الوطنية لاستقطاب وتوجيه الطلبة الدوليين والهيئة الوطنية للتقييم وضمان جودة الاعتماد للتعليم العالي والبحث العلمي، وتقييم البرامج المنجزة في إطار مشروع الإصلاح «PAQ-PROMESSE» والانطلاق في برنامج التمويل حسب الأداء للجامعات ومراكز البحث ودواوين الخدمات الجامعية.

وستشهد سنة 2021 مواصلة تنفيذ مشاريع البنية الأساسية قصد الرفع من طاقة التكوين وتنويع عروض التكوين وتحسين الخدمات الموجهة للشباب من مبيتات ومطاعم وفضاءات ثقافية ستمكن من بلوغ حوالي 66 ألف متكونا بالجهاز الوطني المقيس للتكوين المهني.

في مجال الحماية الاجتماعية، ستشهد سنة 2021 العمل على الارتقاء بالبرامج الاجتماعية إلى مستوى النجاعة المطلوبة عبر تحسين الاستهداف وتصويب المساعدات نحو الفئات المستحقة وذلك من خلال تفعيل كل مكوّنات المنظومة الجديدة لبرنامج الأمان الاجتماعي ووضعها حيز التنفيذ لضمان شموليتها لكافة الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل دون إقصاء.

وفي مجال تعزيز دور المرأة وضمان المساواة بين الجنسين سيتم الشروع في وضع إطار قانوني لتكافؤ الفرص بين الجنسين في مواقع القرار واستكمال تنفيذ مكونات برنامج ترسيخ المساواة بين النساء والرجال في مجالات تتعلق بمأسسة النوع الاجتماعي والميزانيات المراعية للنوع الاجتماعي وتمكين المرأة في المجال الاقتصادي ومقاومة العنف المبني على النوع الاجتماعي.

أما على مستوى التشغيل وتبعا لتقديرات النمو المرسومة بمنوال التنمية لسنة 2021، من المنتظر أن تبلغ إحداثات الشغل حوالي 52 ألف موطن شغل جديد وأن تنخفض نسبة البطالة إلى حدود 17.3%. وتستند هذه التقديرات غلى فرضية الاسترجاع النسبي للنشاط الاقتصادي العالمي واسترجاع نسق إنتاج الفسفاط والمحروقات إضافة إلى التعافي التدريجي للقطاعات الاقتصادية التي تضرّرت مباشرة من تداعيات أزمة كورونا.

وفي مجال تطوير السياسات القطاعية تندرج مختلف الإصلاحات والإجراءات في إطار هيكلة الاقتصاد ودعم قدرته التنافسية ومزيد فتح قطاعات الإنتاج أمام المبادرة الخاصة ومزيد تطوير الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. ففي المجال الصناعي يتوقع أن يتم الشروع في تنفيذ الاستراتيجية الصناعية 2035 ووضع برنامج للمرور إلى الصناعة من الجيل الرابع «Industrie 4.0» وصناعة الذكاء. كما سيتواصل تنفيذ برنامج التأهيل الصناعي وتطوير وتوفير البنية الصناعية. وسيتم خلال سنة 2021 التركيز على القطاعات الواعدة على غرار صناعة مكونات الطائرات ومكونات السيارات وصناعة الأدوية.

وفي المجال الطاقي ستتميز سنة 2021 بالشروع في إنجاز مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية في إطار اللزمات وفي إطار التراخيص بكلفة جملية تقدّر بـ1000 مليون دينار. أما على مستوى الانتقال الطاقي وترشيد استهلاك الطاقة وتنويع مصادرها، سيتمّ الانطلاق سنة 2021 في إنجاز عدة مشاريع أهمها تنفيذ البرنامج الوطني لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة 2021-2025 الذي ينتظر أن يتم إعداده والمصادقة عليه قريبا وتنفيذ برنامج وطني يهدف إلى الحدّ من الهشاشة الطاقية للعائلات محدودة الدخل التي تستهلك أقل من 100 كيلوواط ساعة في الشهر والتي تمثل حوالي مليون عائلة.

أما فيما يتعلق بالقطاع الفلاحي واعتبارا لدوره الأساسي على مستوى التشغيل والتصدير وضمان الأمن الغذائي تعتمد الخطة التنموية لسنة 2021 على ضمان استدامة النشاط الفلاحي وتحسين سلاسل القيمة لضمان دخل مجزي للفلاح وذلك بالتركيز على حماية الموارد

الطبيعية وترشيد استعمالاتها ودعم الإحاطة بالفلاحين وتوفير مستلزمات الإنتاج. كما ستتواصل عمليات تعصير المناطق السقوية وتطوير طاقات الخزن للمنتوجات الاستراتيجية وتفعيل خطة البذور العلفية وإعادة تكوين القطيع الوطني من الأبقار الحلوب.

وفي مجال النقل واللوجستية، سيتواصل خلال سنة 2021 إنجاز برنامج تعصير الطرقات وتهيئة المسالك الريفية لفك العزلة وضمان إندماج التراب الوطني. كما ستتواصل الجهود لاستعادة نشاط النقل ومساعدة الشركات العاملة على تجاوز تداعيات كورونا. ومن جهة أخرى ستشهد سنة 2021 انطلاق إنجاز المنطقة اللوجستية قرقور في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص إلى جانب مواصلة إجراءات الانتقاء بالنسبة لميناء النفيضة وتوسعة ميناء رادس.

واعتبار لأهمية الاقتصاد الرقمي باعتباره دافع للتنمية الشاملة سيتواصل تنفيذ مشروع تونس الناشئة والعمل خلال سنة 2021 على إصدار المجلة الرقمية الجديدة إلى جانب مراجعة وتنقيح مجلة البريد ووضع الإطار الترتيبي الخاص بالترابط البيني الوطني والتبادل الإلكتروني للمعطيات بين الهياكل العموميّة إلى جانب استكمال مشاريع البنية التحتية الرقمية. كما يتّجه العمل نحو إنجاز مشروع الحوسبة السحابية أوّلا «Cloud First» وتركيز البريد الرقمي للمواطن والتطبيقات ذات العلاقة بالخدمات الإلكترونية للشؤون الخارجية (e-Consulat،e-Visa) فضلا عن العمل على إنجاز برنامج "الحوكمة الالكترونية لدعم التحوّل الرقمي للخدمات الإدارية الموجهة للمواطن"GOV TECH".

وفي مجال التنمية الجهوية وعلى مستوى تحسين ظروف العيش وإحداث وتدعيم مواطن الشغل والتكوين المهني، ستتواصل تدخلات البرنامج الجهوي للتنمية لمعاضدة المجهود الجهوي والمحلي حيث تم رصد حوالي 355.6 مليون دينار. أما في إطار برنامج التنمية المندمجة 1 و2 و3 والذي يشمل 191 معتمدية فقد تخصيص 65 مليون دينار.

وفي إطار مواصلة العمل على تركيز مسار اللامركزية ستشهد سنة 2021 مواصلة تنفيذ برنامج تدعيم قدرات البلديات، بالإضافة إلى مواصلة انجاز برنامج تجهيز البلديات الجديدة والبلديات التي شملتها عملية توسعة لحدودها الترابية. كما سيتم الانطلاق في انجاز برنامج الاستثمار البلدي لسنة 2021 بـ 272 بلدية في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية وإعداد برنامج الاستثمار البلدي لسنة 2022، وذلك بالإضافة إلى الانطلاق في إنجاز برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة.

وبخصوص التنمية المستدامة تتمحور جملة المشاريع والبرامج حول المحافظة على الموارد الطبيعية وترشيد استعمالها وحسن توظيفها لتحقيق تنمية عادلة ومتوازنة ولضمان حق الأجيال القادمة وفي هذا السياق تتصدر مسالة المياه وندرتها قائمة الاولويات الوطنية حيث ينتظر استكمال الدراسة الاستشرافية حول الماء في أفق 2050 ومواصلة العمل على تنفيذ خطة تعبئة الموارد المائية التقليدية وخاصة منها السطحية عبر إنجاز السدود والعمل على تحسين الاستغلال الرشيد للموارد المائية والاقتصاد في مياه الري عبر تعصير المناطق السقوية وتجهيزها بمعدات الاقتصاد في الماء وبلوغ نسبة 95% مع نهاية سنة 2021 وذلك فضلا عن مواصلة إنجاز مشاريع التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي وتسريع إنجاز المشاريع الكبرى لتحلية مياه البحر.

وفي مجال مجابهة التغيرات المناخية وما أفرزته من ظواهر طبيعية حادة كالفيضانات والجفاف وارتفاع درجات الحرارة، سيتم التركيز على مشاريع حماية المدن من الفيضانات إلى جانب دعم القدرات الوطنية لرصد المخاطر الطبيعية وتعزيز الإنذار المبكر للتوقّي من الكوارث الطبيعية كما سيتم العمل على استحثاث نسق إنجاز مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة.

وفي مجال متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 ولتنفيذ التعهدات الوطنية تجاه المجموعة الدولية، ستتولى تونس إعداد تقريرها الوطني الطوعي الثاني. وتجدر الإشارة إلى أن تونس كانت قد تقدمت بأول تقرير وطني طوعي سنة 2019 وتحصلت على المرتبة الثانية إفريقيا والمرتبة 62 على المستوى العالمي.

وفي هذا السياق تعتبر الملاءمة بين توفير التمويل الملائم للاقتصاد من جهة وضمان الاستقرار المالي من جهة أخرى من التحديات الرئيسة التي سيواجهها الجهاز المالي خلال السنة القادمة. وعليه سيتكثف الجهد خلال سنة 2021 على مواصلة الدعم المالي للمؤسسات والأسر في إطار الحرص على إضفاء المزيد من التنسيق على السياسات المالية الكلية وبالخصوص السياسة النقدية وسياسة المالية العمومية، بالإضافة الى تعبئة أقصى ما يمكن من الموارد المتاحة على المستويين الداخلي والخارجي لتمويل عجز الميزانية وتيسير الضغوط على سيولة القطاع المصرفي.

ويتوقع خلال سنة 2021 أن ترتفع نسبة الادخار الوطني إلى 6.4% ولكن دون بلوغ المستويات المسجلة سابقا بحكم تواصل هشاشة الظرف الاقتصادي والضغوط على دخل مختلف الأعوان الاقتصاديين.

وبالتوازي مع إدارة الظرف الاقتصادي والمالي، سيتم الحرص خلال السنة القادمة على التقدم في تجسيم الإصلاحات المالية الهيكلية فيما يتعلق خاصة بالمؤسسات العمومية ومنظومة الدعم مع العمل في ذات الوقت على ضمان ديمومة التوازنات المالية. كما سيتجه العمل على مواصلة الإصلاحات من أجل تعزيزي الأسس المالية للقطاع المصرفي والتقدم في تنفيذ مكونات الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي وكذلك مزيد النهوض بأداء السوق المالية وتنمية قطاع التأمين وتطوير اليات تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وفي مقدمتها الصندوق التونسي للاستثمار.

أعمال اللجنة:

الاستماع إلى خبراء في المجال الاقتصادي والمالي:

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية ندوة يوم 9 نوفمبر 2020 في إطار دراستها لمشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2021 تم خلالها الاستماع إلى عدد من الخبراء للتباحث حول الحلول الممكنة لمعالجة المالية العمومية.

افتتح الجلسة السيد رئيس مجلس نواب الشعب الذي أكد خلال تدخله حرص البرلمان على إتمام النظر في مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2020 ومشروع قانون المالية لسنة 2021 في آجالها الدستورية وثمّن مبادرة لجنة المالية والتخطيط والتنمية بتنظيم هذه الندوة المهمّة وتشريك أهل الخبرة والتجربة للتباحث وتبادل الآراء وتعميق النظر بهدف إيجاد الحلول لمعالجة نزيف المالية العمومية والنهوض بالاقتصاد.

كما أكد السيد رئيس مجلس نواب الشعب أن البلاد تمرّ بوضع مالي واقتصادي صعب مردّه بالأساس الأزمة الصحية الناجمة عن الحالة الوبائية وتداعياتها الجسيمة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والذي طرح تحديات على المالية العمومية خاصة في ما يتعلق بتفاقم نسبة عجز الميزانية الذي أفضى إلى ضرورة تعبئة تمويلات إضافية لدعم الاقتصاد وتمويل ميزانية الدولة وذلك في إطار مناخ وطني وعالمي يتسم بانحسار النشاط الاقتصادي وتعمّق

الصعوبات الهيكلية وكذلك تنامي المطلبية والاحتجاجات وتراجع قيمة العمل والإنتاج وهو وضع يقود حتما إلى توحيد الجهود لإيجاد استراتيجية واضحة لتجاوز هذه الوضعية الصعبة.

كما أفاد السيد رئيس لجنة المالية والتخطيط والتنمية أنّ البلاد في حاجة لحلول عملية لتجاوز هذه المرحلة الصعبة من خلال الحدّ من نزيف المالية العمومية التي أصبحت تهدّد الأمن القومي لعدة أسباب هيكلية ونتيجة لتراكمات السياسات الخاطئة. كما دعا إلى ضرورة التأسيس لحوار اجتماعي واقتصادي حقيقي لإيجاد الحلول الناجعة ليتسنى تجاوز الأزمة من ناحية، والتأسيس لمستقبل اقتصادي واجتماعي وفق معايير علمية وبنآءة.

ثم تولى السادة الخبراء تقديم جملة من المقترحات في اتجاه تجاوز الأزمة الاقتصادية لإيجاد حلول عملية تمكّن من التعافي التدريجي للمالية العمومية.

وفي هذا الإطار بيّن السيد حسين الديماسي (وزير مالية سابق) أن الأزمة الصحية التي تعيشها البلاد وتراكمات سياسات السنوات الماضية كان لها أثر عميق على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وأكّد على ضرورة اتخاذ جملة من القرارات والتي يمكن أن تكون موجعة لتجاوز هذا الظرف وذلك من خلال العمل على ترشيد النفقات باعتبار صعوبة توفير الموارد سواء تعلق الأمر بالموارد الذاتية الداخلية أو بالموارد الخارجية التي تمنح في شكل قروض وذلك نظرا أن الأزمة الصحية طرحت مشكل انكماش اقتصادي على المستوى العالمي.

كما أكد على ضرورة تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية التونسية بالعمل على التفاوض مع أهم الجهات المناحة في إطار إعادة جدولة ديون الدولة التونسية وتأجيل خلاصها لتخفيف العبء والاقتراب من التوازنات المالية المطلوبة مؤكدا على ضرورة القيام بالإصلاحات الهيكلية للمالية العمومية لتفادي مستقبلا مثل هذه الوضعيات خاصة فيما يتعلق بنسبة العجز.

وفي مداخلته، أوضح السيد توفيق بكار (وزير مالية ومحافظ بنك مركزي سابق) أن أهم أسباب هذه الأزمة هو عجز الميزانية على المساهمة في تحقيق التنمية موضحا أن ميزانية 2021 هي ميزانية توسعية تمثل حوالي 46% من الناتج المحلي الخام معتبرها نسبة مرتفعة مقارنة بالمعدلات العادية التي تكون في حدود 30 % إضافة إلى تقلص إمكانيات التمويل وتراكم في الدين العمومي ونقص في الاعتمادات المخصصة للتنمية التي أصبحت تمثل 13% من الناتج المحلي الخام مشيرا إلى غياب الرؤية وعدم ترشيد النفقات.

كما أكّد على ضرورة المحافظة على استقلالية البنك المركزي التونسي لأن غياب ذلك يتسبب في تدهور الترقيم السيادي ويطرح صعوبات فيما يتعلق بالخروج على الأسواق العالمية، مشيرا إلى أنّ هامش الإصدارات spread قد تجاوز 100 نقطة من جراء الأزمة الحالية وخاصة منها المتعلقة بالارتفاع غير المسبوق لعجز الميزانية في إطار مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2020.

وفي سياق متّصل، اقترح أن يتم إعداد برنامج إصلاحي متكامل يرتكز في جانب أول على خلق منسوب من الثقة من خلال الحد من شيطنة الادارة وإعادة النظر في الجوانب اللوجستية والحد من التعطيلات المتعلقة بها ومواصلة دعم المؤسسات المتضررة من الأزمة الوبائية. وأكّد على ضرورة اصلاح الإدارة وإعادة تأهيل وتوظيف الأعوان العمومين وفق تصوّر مبني على أسس علمية ومضبوطة، كما أكّد على ضرورة تفعيل القيام بإصلاحات هيكلية للمؤسسات العمومية الكبرى وتخصيص بقية المؤسسات وتوجيه موارد هذا التخصيص لتحسين وضعية المؤسسات العمومية الكبرى. كما تطرق إلى أهمية مراجعة منظومة الدعم وتوجيهها إلى مستحقيها.

ولدى تدخله، أكّد السيد الحبيب كراولي (خبير اقتصادي ومالي) على أهمية ضبط السياسات العمومية وفق رؤية استشرافية لصياغة التصورات والحلول ضمن منهجية صحيحة وذلك أساسا عبر الإعداد للمخطط الخماسي القادم بصفة تشاركية مع كل الفاعلين في المجال وبالاعتماد على الانتقال الطاقي والرقمي والبيئي .

وبخصوص الحلول التي يقترحها للخروج من الأزمة، اعتبر أن دور الدولة أساسي واستراتيجي في هذا الإطار مشيرا إلى أن كل التجارب المتعلقة بإدارة الأزمات العميقة يكون فيها دور الدولة حاسما في إيجاد الحلول على كل المستويات اقتصاديا أو ماليا أو اجتماعيا وأكّد تبعا لذلك أن الدولة مطالبة بتسهيل تدخل كل الفاعلين الاقتصاديين والاعتناء بالوظائف الأساسية.

وأفاد أن الحل الأساسي يكمن في الضغط على النفقات على مستوى ميزانية 2021 بما يمكّن من الاقتصاد بين 3 و3,5 مليار دينار. واقترح في هذا الإطار أن تطلب وزارة المالية من كل الوزارات تقديم مقترحات تتمثل في التخفيض في ميزانيات التصرف بـ 15 % سنويا مع استثناء الوزارات المكلفة بالصحة وبالتربية وبالعدل وبالثقافة واستثناء كتلة أجور ونفقات تنمية من هذه القاعدة. وأوضح أن التقارير الداخلية على مستوى الوزارات أو على مستوى بعض القطاعات تأكّد وجود تبذير وسوء حوكمة وسوء تصرّف وهو ما يتطلب القيام بهذه المجهودات وتحديد الأولويات في هذا الظرف الصعب.

وأضاف أن التأثير غير المباشر لا يقل أهمية كذلك من خلال تمكّن الدولة من أن تُثبت للرأي العام وكل الفاعلين توجهها نحو القيام بإصلاحات جذرية وعميقة وخاصة إعطاء المثال في حسن التصرّف والمثالية وتعزيز الثقة قصد تجسيد الإصلاحات الضرورية.

وتعرض لكيفية الترفيع في موارد الميزانية، حيث اقترح تشريك الدولة لمواطنيها المقيمين في الخارج للمساهمة في هذه العملية الإصلاحية من خلال طلب قرض رقاعي يوفره التونسيون بالخارج على غرار ما قامت به الهند والسنغال، وأوضح أنه يمكن أن تبلغ قيمة هذا القرض في البداية حوالي 500 م د شريطة توظيف هذه الموارد في القيام بمشاريع استثمارية تنموية يتم تحديدها مسبقا.

وجدّد تأكيده على دور الدولة في هذه الإصلاحات من خلال تفويتها في مساهماتها البسيطة في عدد من البنوك والتي لا تمكّن الدولة من أخذ القرار أو الاضطلاع بدور توجيهي صلبها وبيّن أن هذه المساهمات ذات الأقلية ستخوّل جلب موارد إضافية يتم تخصيصها في صناديق وخطوط تمويل توجّه لملف إعادة الهيكلة.

من جهة أخرى، عرّج على ملف مراجعة الدعم وضرورة تحديد رؤية واضحة في هذا الغرض وتوجيهه نحو مستحقيه حيث شهد استهلاك مادّة السكر مثلا تضاعفا مقارنة بالمعدل العالمي المقدّر بـ16 كيلو غرام للفرد الواحد في السنة.

من جهته اعتبر السيد عبد الباسط الصماري (خبير اقتصادي) أنّ انعدام الرؤية الحقيقية راجع أساسا لعدم مصارحة الشعب بحقيقة المؤشرات الاقتصادية والأرقام على غرار العجز التجاري والمبالغ المتعلقة بالتهريب. وأكد على أهمية توجيه الدعم المباشر للمنتجين المحليين على أسس علمية وعادلة، هذا بالإضافة إلى تنقيح قانون البنوك وإعادة النظر في جدوى صندوق الودائع والأمانات وتأسيس بنك للخزينة اعتمادا على مكاتب البريد التونسي المتواجدة في أغلب معتمديات البلاد، هذا إلى جانب مراجعة بعض الجوانب المتعلقة باتفاقيات التبادل الحر والإصلاح الهيكلي للمؤسسات العمومية. وأضاف أنّه يكمن الحد من إشكاليات السيولة من خلال آلية المقاصة لتقليص حجم الديون المتراكمة بين المؤسسات العمومية.

إثر ذلك أحيلت الكلمة إلى السيد توفيق الراجحي (وزير الإصلاحات الكبرى سابقا) الذي تطرق إلى أهمية الشروع في التفاوض مع صندوق النقد الدولي مما سيساهم في التقليص من

حجم الإصدارات وتيسير عملية الخروج على السوق المالية العالمية والمساهمة في تعزيز فرص إيجاد موارد خارجية من مؤسسات التمويل العالمية إضافة إلى الزامية الشروع في الإصلاحات الهيلكية عند التعامل مع هذا الصندوق العالمي.

وأكد على ضرورة اعداد مخطط نفقات على المدى المتوسط وتحويل الديون قصيرة المدى إلى ديون طويلة المدى واعداد برنامج إصلاحي مرتكز على الاقتصاد الكلي ومراجعة منظومة الدعم في المواد الأساسية وتنقيح القانون الأساسي للبنك المركزي في اتجاه منح الدولة تسهيلات في شكل كشوفات أو قروض لتمويل العجز الظرفي والتسريع في إيجاد حلول لدفع مستحقات الصندوق الوطني للتأمين على المرض لدى الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية وصندوق الضمان الاجتماعي بما يمكّن من خلاص مستحقات المستشفيات العمومية وتحسين المنظومة الصحية.

من جهته تعرّض السيد فاضل عبد الكافي (وزير الاستثمار والتنمية سابقا) إلى انعدام الرؤية الإصلاحية للدولة من خلال عدم الترشيد في النفقات وعدم إيجاد حلول هيكلية للحد من تدهور المؤسسات العمومية وعدم توجيه الدعم إلى مستحقيه خاصة بالنسبة للمواد الأساسية والمحروقات. كما أكد على أهمية اعداد منوال تنمية ليكون الركيزة الأساسية لإعداد رؤية استشرافية للدولة. وعرّج على أهمية الحد من التعطيلات الإدارية والبيروقراطية في التعاملات الاقتصادية للتشجيع على الاستثمار.

واختتم السيد رضا شلغوم (وزير مالية سابق) سلسلة التدخلات، حيث تطرق إلى ما اعتبره حلولا آنية تتعلق بالدعم السياسي ومجتمع مدني متفهم لهدة الوضعية الصعبة لكي تستطيع الحكومة أخذ القرارات اللازمة في إطار الإصلاح الهيكلي للمالية العمومية. وأضاف أن الفرضيات لا بد أن ترتبط بتطور أزمة جائحة الكورونا والخروج التدريجي منها والذي يختلف من دولة إلى أخرى واعتبر أن النجاح في تجاوز الأزمة لا يهم فقط البلدان التي لها موارد مالية بل أيضا البلدان التي نجحت في وضع آليات لمجابهة هذه الجائحة، معتبرا أن التوازنات المالية ليست فقط مجرد أرقام بل أيضا إجراءات يتم اتخاذها والتعامل معها وفقا لتطور الأوضاع وتأثيرها على الاقتصاد.

وأكّد على ضرورة وضع رؤية واضحة ضمن المخطط القادم قصد تعزيز منسوب الثقة ووضع التزامات على المدى الطويل وتصور واقعي للوضع الطبيعي قصد إيجاد دعم مجتمعي. ودعا إلى ضرورة وضع آليات للإحاطة بالفئات الهشّة وإعادة هيكلة عديد القطاعات مثل السياحة

والنقل وتفعيل القانون المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني والقانون المتعلق بالتمويل التشاركي في إطار معالجة اقتصادية مربحة على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية،

من جهة أخرى، دعا السيد رضا شلغوم إلى أهمية استغلال الموقع الجغرافي الاستراتيجي لبلادنا لاستقطاب كل المشاريع التي سيتم إعادة برمجتها خارج الاتحاد الأوربي نظرا لارتفاع كلفة اليد العاملة به مما يقلص في القدرة التنافسية مع المنتوجات الآسيوية واعتبر أن هذا الاستقطاب يعتبر فرصة لا يجب التفويت فيها باعتبار وأن دراسة تم القيام بها في الغرض تأكّد أن إنجاز بعض المشاريع في تونس يمكّن من خلق ثروة أكثر من إنجازها في الصين. وجدّد تأكيده على ضرورة أن تلعب الدبلوماسية الاقتصادية دورا هاما لاستقطاب هذه المشاريع والتفاوض مع المجموعات الاقتصادية الكبرى.

وفي معرض حديثه عن موارد الخزينة، أوضح السيد رضا شلغوم أن الحاجيات تقدّر بـ 19,6 مليار دينار 85 % منها متأتية من الخارج و15,5 مليار دينار ستكون في شكل قروض دعم الميزانية ومن السوق المالية العالمية. وأوضح بخصوص اعتماد خيار عدم اللجوء إلى الاقتراض الداخلي في ميزانية سنة 2021، أنه تم التنصيص على اقتراض حوالي 2900 م د في المقابل سيتم خلاص حوالي 7429 م د من بينهم حوالي 5000 م د أصل الدين وهو ما يجعل الخيار الأنسب يكون عبر الاقتراض الخارجي.

وأضاف من جهة أخرى ضرورة تركيز المجهودات على توفير العملة الصعبة ومواصلة التحكم في سعر الدينار باعتبار وأن العجز الجاري سيكون في حدود 10371 م د. كما بيّن أن الخروج على السوق المالية العالمية يستوجب اتفاق مع صندوق النقل الدولي.

وبخصوص قروض دعم الميزانية، أفاد أن الإصلاحات التي تقودها وزارة المالية والبنك المركزي انطلقت حسب أولوياتنا بالاتفاق مع البنك الدولي وبنك الائتمان لإعادة الإعمار (KFW) الألماني والوكالة الفرنسة للتنمية وJK الياباني والبنك الإفريقي للتنمية وهذه الإصلاحات تستوجب دعم وتوافق الجميع وإرادة للتنفيذ من طرف الحكومة.

وبخصوص تعبئة الموارد الذاتية، دعا إلى ضرورة تأهيل مصالح الجباية والاستخلاص للقيام بعمليات صلح وإعادة جدولة ووضع إطار قانوني لحماية إطارات وزارة المالية. كما أكّد على ضرورة إيجاد حلول لجلب العملة المتوفرة في القطاع غير المنظم. ودعا كذلك إلى أهمية

الانخراط في التبادل الآلي للمعلومات وتسوية عمليات الصرف وتكثيف عمليات المراقبة والاستقصاء بمساهمة كافة هياكل الدولة.

وتطرق لعدد من الملفات الأخرى على غرار ضرورة تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى خاصة منها المتعلقة بالمستشفيات والتي رُصدت لها موارد أو تحصلت على هبات من الخارج ولازال تنفيذها معطل بسبب البيروقراطية ومراجعة الدعم بصفة تدريجية وإصلاح الوظيفة العمومية وضرورة إعطاء الأولوية لتوريد المواد الأولية في إطار اتفاقيات دولية وإعطاء دفع سياسي واجتماعي ليحظى المنتوج الوطني بأولوية الاستهلاك.

ثم تم فتح باب النقاش، حيث استحسن النواب هذه المبادرة الهامة واعتبروا أن مثل هذه الحوارات تكتسي أهمية بالغة من خلال تشريك أهل الخبرة والتجربة في الميادين الاقتصادية والمالية لإيجاد حلول لكل الإشكاليات المطروحة معتبرين أن ذلك يمكن أن يفضي لنتائج أفضل بحضور وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار.

وبيّنوا أن المؤشرات التنموية والاقتصادية في تقلص متواصل دون أن تتوفر إصلاحات جدية بسبب تأزم الوضع السياسي بما أثر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي. واعتبروا أن هذا الوضع لا يخول استقطاب مستثمرين ولا يمكّن من الرفع من نسبة النمو وخلق الثروة .

وجدّدوا تأكيدهم أن الوضعية الصعبة للمالية العمومية هي نتاج تراكم عديد السنوات إضافة إلى غياب رؤية وتوجه واضح وسوء حوكمة في شتى المجالات وعدم وجود منوال تنموي واضح وهو ما جعل كل الحكومات المتعاقبة عاجزة عن تحقيق حتى نسبة 50% من نسبة النمو التي يتم تقديرها.

وأشار بعض النواب أن ما تم طرحه من حلول من قبل عدد من الخبراء تم تداولها حتى قبل الثورة ولم تجد طريقها إلى التنفيذ إلى حد الآن على غرار إصلاح المؤسسات العمومية ودفع إنتاجية المؤسسات الاقتصادية وتوجيه الدعم إلى مستحقيه إلخ.

وأشار أحد النواب إلى إشكال الاقتصاد الريعي الذي تفاقم بشكل ملحوظ في بلادنا من خلال سيطرة أقلية على مفاصل الاقتصاد التونسي داعيا إلى التصدي إلى ذلك بما أنه يؤثر بشكل سلبي على السياسة الاقتصادية للدولة ولا يشجع على العمل والاستمرار في الإنتاج ولا على

تطوير الذات والزيادة في المردودية وهو ما يتطلب العمل على الانتقال إلى اقتصاد منتج يكون ركيزة أساسية من ركائز التنمية.

واعتبر بعض آخر أن الدولة هي التي تكبّل الإصلاح من خلال قوانين تجاوزها الزمن كما أنها عاجزة عن مقاومة الفساد والتهريب والاقتصاد الموازي، وبيّنوا أن تنفيذ الميزانية من خلال الصفقات والتسيير هو مصدر للفساد من خلال التعامل مع المزودين ومسدي الخدمات بأطر غير واضحة ولا تخضع للرقابة الكافية

وأشاروا إلى عدم اضطلاع البنوك بدورها في تمويل المشاريع التنموية وغياب أي دور واقعي وواضح لصندوق الودائع والأمانات في تمويل الاستثمارات وتوفير موارد مالية للاستثمار في البنية التحتية والتنمية الجهوية والمساهمة في تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة. كما عرّجوا على هشاشة الأموال الذاتية للمؤسسات إضافة إلى غياب الجرأة والشجاعة والمصالحة.

واعتبر بعض النواب أن البلاد بحاجة إلى سياسة تقشف وإلى مزيد ترشيد النفقات في عديد الميادين قصد التحكم في التوازنات المالية والتقليص في العجز الذي يتفاقم من سنة إلى أخرى دون الحاجة إلى اللجوء للتداين كحل سهل رغم تأثيراته على الاقتصاد.

وشدّد أغلب النواب على ضرورة تغيير منوال التنمية المعمول به حاليا الذي لا يمكّن من خلق الثروة ولا يحد من البطالة. ودعوا إلى أهمية أن يأخذ منوال التنمية بعين الاعتبار عدد من النصوص الهامة التي لم يتم تفعيلها بصفة جليّة على أرض الواقع على غرار قانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وقانون تحسين مناخ الاستثمار وإجراءات تهم الإصلاحات الجبائية وغيرها. وجدّدوا تأكيدهم أن الإقرار بصعوبة الوضع لا يكفي وإنما يتطلب ذلك ضرورة اتخاذ إجراءات موجعة من أجل إنعاش الاقتصاد وإرساء منوال اقتصادي جديد يحقق الاستقرار المالي للدولة ويطور رافعات التنمية والإنتاج والمنافسة.

هذا ودعا أغلب النواب إلى تنظيم حوار وطني اقتصادي اجتماعي تحت إشراف لجنة المالية والتخطيط والتنمية للتباحث حول السياسات التي يجب اتباعها لإصلاح المالية العمومية على المتوسط والبعيد وإيجاد الحلول للإشكاليات المطروحة على غرار منظومة الدعم وهيكلة المؤسسات العمومية وغيرها من المسائل الهامة.

الاستماع إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار:

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم 24 نوفمبر 2020 استمعت خلالها إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار حول مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2021.

وفي تدخله، أوضح السيد الوزير أنّ كل اقتصاديات العالم تعيش انكماشا اقتصاديا وانخفاضا في نسبة النمو وخاصة منها اقتصاديات الدول الكبرى. واستعرض أهم النتائج المحققة لسنة 2020 على غرار تراجع إنتاج المحروقات بنسبة (-3,1%) إلى موفى أوت 2020 مع تواصل تعطّل الإنتاج بمحطات الجنوب وتراجع الاستثمار بسبب ارتفاع منسوب عدم اليقين بالنسبة للقطاع الخاص واشتداد الضغوط على المالية العمومية، موضحا أن نفقات الاستثمار العمومي قد انخفضت بنسبة (-11,8%) إلى موفّى أوت 2020 مقارنة مع نفس الفترة من السنة الفارطة.

كما أفاد أن سنة 2020 قد شهدت ارتفاعا هاما في نسبة البطالة لتبلغ 18 % وتقلّص العجز التجاري وتسجيل عجز غير مسبوق لميزان الخدمات وتراجع نسبي لمؤشر الأسعار.

ثم استعرض منوال التنمية لسنة 2021 الذي يرتكز على تطوّر في نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة 4 % ممّا يتطلب ضبط خطة عمل واضحة لاستغلال كافة فرص النمو واسترجاع نسق إنتاج الفسفاط والمحروقات واعتماد سياسات نشيطة لدفع التصدير وتحسين التنافسية في الأسواق الخارجية وتعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني وتحسين عناصر الاستقطاب وحفز المبادرة الخاصة.

وأفاد أنّ الميزان الاقتصادي لسنة 2021 يرتكز أساسا على التقدّم في تنفيذ السياسات المتعلقة أساسا بالتسريع في نسق رقمنة الخدمات المسداة للمستثمرين وإرساء منظومة رقمية مندمجة بين الهياكل المعنية بالاستثمار والتقليص في التراخيص الإدارية والآجال المرتبطة بها وذلك عبر تنفيذ التعهدات السابقة والمتعلقة بمراجعة 10 % من جملة التراخيص المدرجة بالأمر الحكومي عدد 417 لسنة 2018.

وأكّد السيد الوزير أنّ الدولة تسعى لتحسين مناخ الاستثمار وذلك بتشجيع الفاعلين الاقتصادين على الإنتاج مشيرا إلى أنّ العمل المؤسساتي المشترك ما بين الرئاسات الثلاث سيؤدي لبعث رسائل إيجابية وطمأنة للخارج ممّا من شأنه أن يساهم في جلب الاستثمار.

واستعرض أهم المشاريع الاستثمارية المتمثلة أساسا في تحسين ظروف العيش على المستويين الجهوي والمحلي ودعم اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة الجهوية والمحلية الرشيدة ومواصلة إنجاز برنامج تجهيز البلديات الجديدة والبلديات التي شملتها عملية توسعة لحدودها الترابية والانطلاق في انجاز برنامج الاستثمار البلدي ودفع القطاعات المنتجة أساسا من خلال تطوير طاقات خزن المنتوجات الاستراتيجية ومواصلة تنفيذ مشاريع تهيئة المناطق السقوية.

كما أشار إلى أهمية مواصلة إصلاح منظومة التقاعد بالمحافظة على استدامتها والتسريع في احداث المجلس الاعلى للتنمية الاجتماعية والوكالة الوطنية للإدماج والتنمية الاجتماعية وكذلك مواصلة الجهود نحو دفع نسق القطاعات المنتجة على غرار القطاع الفلاحي وقطاع النقل واللوجستيك من خلال تحسين البنية التحتية للطرقات والجسور وانصهار هذا التوجه في إطار تصور لمقاربة بيئية متطورة.

كما أكّد على ضرورة الاستثمار في رأس مال البشري من خلال تدعيم قطاعات التربية والثقافة والتعليم العالي وتحسين المرفق العمومي الصحي بهدف تحقيق الأمن الاقتصادي والسلم الاجتماعي.

وفي جانب آخر، تعرض السيد الوزير إلى أهمية القيام بالإصلاحات الهيكلية للمؤسسات العمومية وهو إجراء سيمكّن من تنمية الموارد الذاتية للدولة، إضافة إلى ضرورة تطوير منظومات الانتاج الفلاحي وتكريس الانتقال الطاقي مع تنويع المنتوج السياحي وإدماج التكنولوجيات الحديثة في كل القطاعات الاقتصادية واستكمال إصلاح منظومة الدعم مع وضع استراتيجية تنمية اجتماعية لإدماج كل الفئات والحد من الفقر.

وأفاد أنّ إعداد ميزانية الدولة لسنة 2021 تأسس على مجموعة من التوقعات على غرار انتعاشة القطاع السياحي بعد الأزمة التي واجهها من جراء الوضع الوبائي وتحقيق نسبة تصدير تصل إلى حدود 10,4 % ونسبة استثمار بنسبة 17,5 % مع فرضية تطور نسبة الناتج الداخلي الخام بـ 4 % وتطور في القطاع الفلاحي والصناعات المعملية وغير المعملية والخدمات المسوقة.

ودار نقاش، بيّن من خلاله عدد من النواب أن المالية العمومية تعتبر آلية لوضع ورسم مقاربات شاملة واستراتيجية لدفع الاقتصاد وتحقيق التنمية، إلا أنها أصبحت تواجه تحديات كبيرة جعلتها غير قادرة على رفع الرّهانات المطروحة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي ممّا يحتّم القيام بمراجعات عميقة لوضع الاصلاحات اللازمة ووضع مقاربة اقتصادية جديدة تشاركية تضم وزارة الاقتصاد والمالية والبنك المركزي ولجنة المالية تكون بمنأى عن كل التجاذبات السياسية لأخذ قرارات جريئة من شأنها دفع الاستثمار وخلق الثروة وتحقيق السلم الاجتماعي، مؤكدين على ضرورة مراجعة منظومة الدّعم التي أصبحت تفتقد للبعدين الاقتصادي والاجتماعي وذلك بالعمل على توجيه الدعم إلى مستحقيه بطريقة مباشرة لتتسنى المعالجة الحقيقية لهذه المنظومة من ناحية، وإيقاف نزيف المالية العمومية من ناحية أخرى.

وفي هذا الإطار، طالبوا بضرورة إعداد خطة عمل واضحة على المدى القريب تتضمن أهداف واستراتيجيات وإصلاحات هيكلية مؤكدين على توفير كل الآليات لتمكين المؤسسة التشريعية من القيام بوظيفتها الرقابية لمتابعة وتقييم السياسات العمومية.

كما أكّد نواب آخرون على ضرورة رقمنة الإدارة وتبسيط الإجراءات الإدارية ومراجعة أمر الصفقات العمومية والتقليص في التراخيص التي تعتبر قيد من قيود المبادرة الخاصة وكذلك لمبدأ المنافسة النزيهة بين كل الفاعلين الاقتصاديين.

واعتبر عدد من النواب أنّ الأهداف المزمع تحقيقها في إطار وثيقة مشروع ميزانية الدولة لسنة 2021 غير منسجمة مع الوضع الذي تمرّ به البلاد مؤكدين أن المؤشرات الاقتصادية والمالية المعتمدة غير واضحة وغير مؤسسة على فرضيات علمية وواقعية على غرار التوقعات المتعلقة بانتعاش القطاع السياحي والخدمات والترفيع في نسبة الادخار وانتعاش الصناعات غير المعملية وخلق حوالي 52 ألف موطن شغل. كما اعتبروا أنّ الميزانية الحالية لم يتم إعدادها وفقا لمعايير الميزانية حسب الأهداف المنصوص عليه في القانون الأساسي للميزانية.

من جهة أخرى، أكد أغلب النواب على غياب إجراءات حمائية للنسيج الاقتصادي الوطني الذي يمرّ بصعوبات مالية ودعوا إلى ضرورة القيام بإصلاحات حقيقية من خلال اتخاذ إجراءات لحماية المؤسسات خاصة منها الصغرى والمتوسطة لتفادي تعميق الأزمة الذي يمكن أن تقود لأزمة اجتماعية خانقة.

وبيّن أحد النواب أنّ هناك عدم تناسق بين الفرضيات العلمية التي انبنت عليها وثيقة الميزان الاقتصادي والفرضيات العملية التي انبنت عليها وثيقة مشروع ميزانية الدولة لسنة 2021 وهو ما يطرح مسألة عدم اليقين في إمكانية تحقيق نسبة النمو المتوقعة والمقدرة بـ 04 %.

وفي ذات السياق، اقترح عدد من النواب مراجعة نسبة النمو المقدّرة بـ 4 % بالتقليص فيها بنقطتين على الأقل لإضفاء أكثر واقعية على فرضيات الميزانية خاصة في ظل تواصل الأزمة الصحية والاقتصادية.

من جهة أخرى، أوضح أحد النواب أنّ المعهد الوطني للإحصاء والبنك الدولي قد قدّما مؤشرات تثير عدة مخاوف على غرار أن 54 % من الشركات أعلنت إمكانية غلقها نهائيا و75 % من الشركات المصدرة أعلنت تعرضها للنقص في الطلب الموجه و74 % من المؤسسات السياحية أكدت خطر الاغلاق نهائيا و50 % من الشركات أعلنت صعوبة التزود بالمواد الأولية. هذا بالإضافة إلى الانعكاسات التضخمية المرتقبة والناتجة عن آليات التمويل التي سيتم اعتمادها لتغطية عجز ميزانية سنة 2020. وبناء على ذلك تصبح نسبة النمو المحددة بـ 4 % غير قابلة للتحقيق.

وأشار بعض النواب إلى ضرورة مراجعة مجلة المحروقات ومقاومة القطاع الموازي والفساد التي تعتبر من أهم أسباب تعطيل النمو الاقتصادي. كما أشاروا إلى أهمية إصلاح المنظومة البنكية التي تخدم في مصالح أطراف معينة في إطار اقتصاد وهي مسألة تحدّ من تطوير الاقتصاد الحر وتمويل المؤسسات خاصة منها الصغرى والمتوسطة ممّا يقلّص من حجم الاستثمارات، موضحين أنّ البنوك غير ملتزمة بمراسيم الحكومة فيما يتعلق بضمانات الدولة.

واستنكر بعض النواب ضعف الاعتمادات المرصودة لمهمة الصحة التي ارتفعت بـ 20 مليون دينار فقط في ظل وضع صحي متدهور ويشكو من عديد النقائص الهيكلية، كما أكدوا على أهمية الترفيع من ميزانية وزارة الثقافة لبناء هوية وطنية مشتركة.

وتطرق النواب إلى أهمية التنمية الجهوية حيث اعتبروا أنّ الدولة لم تنجح في تطبيق سياسة التمييز الإيجابي.

وأكد أحد النواب على ضرورة تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، واقترح التفويت في بعض الأراضي التابعة لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لفائدة البلديات بهدف تطوير الرصيد العقاري للجماعات المحلية ممّا يساهم في تكريس اللامركزية.

وتعرض نائب إلى ديون المؤسسات العمومية إزاء الدولة والمقدرة بـ 8700 مليون دينار مؤكّدا أن هذه الديون أدّت إلى إفلاس هذه المؤسسات، واقترح تنظيم حوار وطني تُطرح فيه كل الملفات ويكون في منأى عن التجاذبات السياسية لأخذ قرارات جريئة.

وأفاد أحد النواب أن الاستقرار الحكومي من شأنه تحسين المؤشرات الاقتصادية وخاصة منها مناخ الأعمال المبني أساسا على الاستقرار السياسي. وأكّد على ضرورة تضمين البعد الاجتماعي في مشروع ميزانية الدولة و رصد الاعتمادات الضرورية لتفعيل القانون عدد 38 لسنة 2020 في أقرب الآجال باعتباره مطمح العديد من أصحاب الشهادات العليا الذين طالت بطالتهم.

وفي تفاعله مع تدخلات النواب، بيّن السيد الوزير أنّ الآجال الدستورية المتعلقة بعرض مشروع ميزانية الدولة على مجلس نواب الشعب من ناحية وتاريخ تولي الحكومة الحالية لمهامها جعل من الصعب تضمين استراتيجيات ورؤية الحكومة الحالية في مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2021.

وفي نفس السياق، أكّد على أنّ الحكومة مستعدة للعمل على أساس مقاربة تشاركية مع مجلس نواب الشعب لوضع السياسات الاقتصادية والمالية الناجعة لتجاوز التحديات المطروحة مؤكدا على أنه بتضافر كل الجهود سيكون المستقبل أفضل.

وفيما يتعلق بتقديرات نسبة النمو، أفاد أنّها تقديرات مبنية على معطيات موضوعية على غرار تواصل النشاط الاقتصادي دون اللجوء لحجر صحي شامل إلا في الحالات القصوى.

وبخصوص الاعتمادات المرصودة لمهمتي الصحة والثقافة، أوضح أنّه سيتم السعي مستقبلا للرّفع من ميزانية الثقافة لتصل نسبة 1 % من إجمالي الميزانية، مشيرا إلى أنّ ميزانية مهمة الصحة قد ارتفعت بنسبة 20 % منذ سنة 2019، وهناك سعي متواصل للترفيع في هذه الاعتمادات باعتبار أهمية القطاع.

وفيما يتعلق بارتفاع النفقات المرصودة للوظيفة العمومية، بيّن أنّه سيتم العمل على تعديل هذا المسار من خلال الترفيع في النفقات المرصودة للاستثمار والتنمية والعمل على جلب الاستثمارات الأجنبية لدفع عجلة النمو.

وبالنسبة لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، اقترح أن يتم التصرف في المساهمات في إطار صناديق غير مرتبطة بميزانية الدولة وبالنسبة لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، بيّن أنه من الضروري إدراج التصرف في المساهمات في إطار صناديق خارج إطار ميزانية الدولة.

وبخصوص الاقتصاد الموازي، أفاد أنّ التخفيض من الضغط الجبائي وتبسيط الاجراءات الادارية هي من أهم الحلول للحد من هذه الظاهرة مشيرا إلى أنّه تم الشّروع في اعداد إصلاحات في هذا الجانب الذي تم تضمين البعض منها في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2021.

وبالنسبة للضريبة على الشركات، أكد على أهمية الاستقرار الجبائي والتقليص من التغيير الدوري للنسب ولكن الوضع الحالي الصعب يحتم اللجوء إلى هذه المراجعات.

وفيما يتعلق بالتنمية الجهوية، أكد على أن الاستثمار في الجهات الداخلية يعاني من إشكاليات جبائية ومن نقص في توفير التمويلات الضرورية مشيرا إلى أنّ نسبة الاستثمار في شركات ذات رأس مال التنمية في هذه المناطق ضئيل جدا.

وبخصوص منظومة الدعم، أفاد أنّه يجب العمل بصفة تشاركية للتحسيس بأهمية ترشيد هذه المنظومة وتوجيهها إلى مستحقيها والاستئناس بالتجارب المقارنة في هذا المجال مشيرا إلى أنّ تفعيل الدعم المباشر يجب أن يرتكز على دراسة حول استهلاك الأفراد للمواد المدعمّة.

وبالنسبة لارتفاع الاعتمادات المخصصة لقطاع الوظيفة العمومية، أفاد أن هذا التمشّي غير مقبول وسيتم العمل مستقبلا على التخفيض من هذه النسبة مقابل رصد اعتمادات أكثر لفائدة التنمية.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
هيكل المكي	فيصل دربال